

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإِسبوعي

(629)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



"الزايدي" و"حجار" و"القحطاني" يتفقدون سفر "إحسان" لإفطار الصائمين في الحرم للقوف على آلية توزيع الوجبات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م

<https://sabq.org/kRCGTs>

وكالة الأنباء السعودية (واس) - (مكة المكرمة)
تفقد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإحسان والتكافل الاجتماعي "إحسان" بمكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدي، يرافقه رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور بندر بن محمد حجار، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أمس، موقع سفر "إحسان" في ساحات الحرم، وذلك للقوف على آلية توزيع وجبة إفطار صائم "جافة"، على الصائمين.
وقدّم الزايدي شرحاً وافياً عن دور الجمعية ضمن منظومة الجمعيات الخيرية، في تقديم أفضل الخدمات لزوار بيت الله الحرام من المعتمرين في موسم رمضان الحالي، وذلك ضمن برنامج إفطار صائم "الوجبة الجافة"، حيث تمتد عشرات السفر في ساحات الحرم لتفطير الصائمين، بلغت اليوم 3.000 وجبة جافة، والعدد الإجمالي حسب الخطة توزيع 100.000 وجبة جافة في الساحات طوال شهر رمضان المبارك.
من جانبه، أعرب الدكتور "حجار" عن سعادته بما شاهد من نشاط العاملين من أبناء أسر الجمعية العاملين في هذا البرنامج، وأثنى على جهودهم المبذولة في هذه الخدمة المباركة.
فيما عدّ الدكتور "القحطاني" مشاركة "إحسان" في الإفطار الخيري بالحرم مبادرة فعالة تستحق التقدير لما تقوم به من تفطير لرواد المسجد الحرام؛ لكي يتفرغوا للعبادة في هذا الشهر الكريم.



القحطاني: حلول عملية للحد من معاناة متضرري قضايا الأشخاص والهوية»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/574728>

عبد الله الزهراني - مكة المكرمة - تصوير نزار نواب
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة الدكتور مفلح القحطاني، اتخاذ إجراءات لوضع حلول عملية، تحدّ من معاناة متضرري قضايا «الأشخاص والهوية»، مشيراً إلى أن قضايا الأشخاص والهوية هي أكثر القضايا التي وضعتها الجمعية في أولوياتها، واهتماماتها، سعياً لحل هذه المشكلات.

وأشار في تصريح خاص أدلى به إلى «المدينة»، إلى صدور توجيهات بإيجاد حلول لهذه القضايا، منوهاً بجهود وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية؛ بهدف وضع حد لهذه القضايا، عبر حلول مركزة تمنع تكرارها، وتنتهي القائمة منها بكل الطرق المتاحة.

وأوضح أن الجمعية تتواصل وتنسق يوميًا مع فروع النيابة العامة بالمناطق في بعض القضايا، مشددًا على أن كل جهة تقوم بدورها في هذا الشأن وفق اختصاصها ومهامها.

ولفت إلى أن أكثر القضايا التي تشغل بال الجمعية، حاليًا، هي قضايا «الأشخاص والهوية»، في ظل ما صدر خلال الفترة الماضية، من أنظمة.

الحماية من الإيذاء

وحول إجراءات الحماية من الإيذاء أوضح القحطاني، في تصريحاته إلى «المدينة»، على هامش تدشين مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجديد أمس الأول بمنطقة مكة المكرمة، أنه تم إصدار أنظمة توفر الحماية من الإيذاء، وبخاصة للأطفال مع لوائح تنفيذية محكمة، مؤكدًا أن قضايا العنف الأسري تحتاج إلى مزيد من عمل وجهد الخبراء؛ لضمان التطبيق الصحيح.

عين محايده

وشدد القحطاني على أن الجمعية لا تتصيد أخطاء الناس، والجهات والمؤسسات العاملة في المملكة، وإنما تهدف إلى حماية حقوق الإنسان بشتى الطرق، وأشار إلى أن الجمعية حصلت أخيرًا على الصفة الاستشارية من الأمم المتحدة، ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ما سيمكنها من إبداء وجهة النظر في الكثير من المجالات الحقوقية على مستوى العالم.

وقال: «صدرت الموافقة من المقام السامي على تعديل نظام الجمعية الأساسي، وسيأتي في مقدمة التعديل تمكين الجمعية من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.»

217 قضية خلال عام

من جانبه أوضح المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة، سليمان الزايد، أن عدد قضايا حقوق الإنسان الواردة إلى الفرع بلغ 217 قضية شملت 24 قضية عنف أسري، 15 قضية عنف ضد الأطفال.

وأشار إلى أن أعضاء الجمعية والمختصين بفرعها ومكتبها في جدة يجرون زيارات ميدانية للمؤسسات الرسمية، ويضعون تقارير عن هذه الزيارات، ترفع لجهات الاختصاص؛ وتتضمن جوانب القصور التي رصدت أثناء الزيارات.



«حقوق الإنسان» لـ «عكاظ»: حلول عاجلة لـ «مجهولي الهوية»

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1643162>

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة) al-dhass@

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن هناك توجيهات لإيجاد حلول عاجلة للأشخاص الذين لا يتمتعون بهوية محددة، لافتًا إلى أن وكالة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية تبذل جهودًا كبيرة في هذا الاتجاه.

وأوضح في تصريح لـ «عكاظ» عقب افتتاحه فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة مساء (السبت) الماضي، أن هذه القضية تشغل بال الجمعية حاليًا، خصوصًا مع التنظيمات الجديدة التي صدرت أخيرًا، مشيرًا إلى أن هذه القضايا مركبة، فالشخص الذي لا يحمل هوية يترتب عليه أنه لا يستطيع أن يعمل، ولا يستطيع أن يتعلم أو يتعالج، مضيفًا أن الموافقة السامية الكريمة التي صدرت أخيرًا بتعديل بعض بنود النظام الأساسي للجمعية تهدف إلى تمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها دفاعًا عن حقوق الإنسان، مشيرًا إلى أن هناك دعماً وأوامر سامية بضرورة التعاون مع الجمعية وتمكينها من تحقيق رسالتها.

وقال الدكتور القحطاني: هناك تواصل شبه يومي مع فروع النيابة العامة بشأن بعض القضايا، موضحاً أن النيابة العامة لها اختصاصات وتقوم بدورها في هذا الشأن، والجمعية تساعد في القضايا التي ترد إليها وتنسق مع فروع النيابة بشأنها، لافتاً إلى أن الجمعية لا تتلمس الأخطاء بل تهدف لمساعدة الأجهزة التنفيذية والرقابية والقضائية على تأدية رسالتها، وهي عين محايدة تساعد الأجهزة على تنفيذ رسالتها. ورداً على سؤال عن العنف الأسري، قال إن الإجراءات والضوابط التي صدرت أخيراً ومنها نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ساهمت وبشكل كبير في الحد من هذه المشكلة، مشيراً إلى أن العنف الأسري له خصوصية تحتاج إلى جهد مضاعف وخبراء في التطبيق والتعامل لأننا في النهاية نريد أن يرجع الجاني والضحية للعيش سوياً، متمنياً ألا يرتقي العنف لأن يشكل جريمة، وأن يبقى في إطار يمكن تجاوزه بالتوجيه والإرشاد، لأن الأسرة هي نواة المجتمع والعنف يهدد تماسكها الذي قد ينعكس على المجتمع ككل ما لم تتم معالجة احتواء آثاره.

وأشار الدكتور القحطاني إلى أن الجمعية حصلت أخيراً على الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وهو ما سيمكنها من إبداء الرأي في الكثير من المجالات الحقوقية، مبيناً أن العمل الحقوقي مستمر، وكلما حققت جانباً ظهر جانب آخر يحتاج إلى مزيد من العمل، لافتاً إلى أن الجمعية تسعى لتضمين المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام مفاهيم عن حقوق الإنسان.

من جهته، بين المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدي أن الجمعية تلقت خلال العام 2017، (177) قضية، منها 69 قضية إدارية، و34 قضية لسجناء، و24 قضية عنف أسري، و24 قضية عمالية، و11 قضائية، و8 قضايا أحوال شخصية، و15 قضية عنف ضد الطفل.



«الوطنية لحقوق الإنسان»: حلول عاجلة لـ «مجهولي الهوية»

المصدر: جريدة تواصل الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م

<https://twasul.info/1136973/>

تواصل - مكة:

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن هناك توجيهات لإيجاد حلول عاجلة للأشخاص الذين لا يتمتعون بهوية محددة، لافتاً إلى أن وكالة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية تبذل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه.

وأوضح بحسب «عكاظ» عقب افتتاحه فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة مساء (السبت) الماضي، أن هذه القضية تشغل بالنا، خصوصاً مع التنظيمات الجديدة التي صدرت أخيراً، مشيراً إلى أن هذه القضايا مركبة، فالشخص الذي لا يحمل هوية لا يمكنه أن يعمل أو يتعلم أو يتعالج، مضيفاً أن الموافقة السامية الكريمة التي صدرت أخيراً بتعديل بعض بنود النظام الأساسي للجمعية تهدف إلى تمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها دفاعاً عن حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن هناك دعماً وأوامر سامية بضرورة التعاون مع الجمعية وتمكينها من تحقيق رسالتها.

وقال القحطاني رداً على سؤال عن العنف الأسري: «إن الإجراءات والضوابط التي صدرت أخيراً ومنها نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ساهمت وبشكل كبير في الحد من هذه المشكلة»، مشيراً إلى أن العنف الأسري له خصوصية تحتاج إلى جهد مضاعف وخبراء في التطبيق والتعامل لأننا في النهاية نريد أن يرجع الجاني والضحية للعيش سوياً، متمنياً ألا يرتقي العنف لأن يشكل جريمة، وأن يبقى في إطار يمكن تجاوزه بالتوجيه والإرشاد، لأن الأسرة هي نواة المجتمع والعنف يهدد تماسكها الذي قد ينعكس على المجتمع ككل ما لم تتم معالجة واحتواء آثاره.

وكشف أن الجمعية حصلت أخيراً على الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وهو ما سيمكنها من إبداء الرأي في الكثير من المجالات الحقوقية، مبيناً أن العمل الحقوقي مستمر، وكلما حققت جانباً ظهر جانب

آخر يحتاج إلى مزيد من العمل، لافتاً إلى أن الجمعية تسعى لتضمين المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام مفاهيم عن حقوق الإنسان.

والدها • الحوئي“ جندھا.. وألبسها ملابس أولاد التحالف: تسليم طفلة يمنية لذويها بعد استخدامها في ميدان المعركة كدرع بشري

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 رمضان 1439 هـ - 20 مايو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1642488>

« عكاظ» (نجران)
صرح المتحدث باسم قوات التحالف «تحالف دعم الشرعية في اليمن» العقيد الركن تركي المالكي، أنه في يوم السبت الموافق 03 رمضان 1439 هـ تم تسليم الطفلة اليمنية جميلة (4 سنوات) لممثل الحكومة اليمنية الشرعية وبحضور ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الهلال الأحمر السعودي، هيئة حقوق الإنسان، ورئيس وحدة حماية الأطفال في النزاع المسلح بقيادة القوات المشتركة للتحالف.
وأوضح العقيد المالكي أن قوات الجيش الوطني اليمني قامت بأسر والد الطفلة أثناء عمليات تحرير محافظة صعدة. وبين أنه أثناء تقدم قوات الجيش الوطني اليمني قامت عربية مسلحة بمهاجمة قوات الجيش الوطني وكان يقودها عنصر حوثي مقاتل وأثناء عملية الرصد تبين وجود طفل مع قائد العربية واتخذت قوات الجيش الوطني الإجراءات الاحترازية والوقائية من عدم استهداف العربية حفاظاً على سلامة الطفل، وبعد إعطاب العربية وإيقافها وضمان عدم تقدمها وأثناء إلقاء القبض على سائق العربية الذي يحمل كمية من الأسلحة النوعية كأحد القادة الميدانيين من الميليشيا الحوثية التابعة لإيران تبين وجود طفلة تبلغ من العمر (4) سنوات تم إلباسها ملابس أولاد، واتضح أن قائد المركبة والدها، وأن وجودها بميدان المعركة لغرض استخدامها كدرع بشري لمعرفتهم بقواعد الاشتباك وخاصة ما يتعلق بحماية الأطفال والتي تطبقها قوات التحالف.
وقامت قيادة القوات المشتركة للتحالف ممثلة بوحدة حماية الأطفال في النزاع المسلح بتقديم الرعاية الطبية اللازمة والرعاية الكاملة للطفلة والتواصل والتنسيق لتسليم الطفلة لذويها، وقد تم تسليمها اليوم السبت الموافق 3 رمضان 1439 هـ للحكومة الشرعية بحضور ذويها وأقاربها، كما تم تقديم مساعدة مالية للطفلة وذويها من قيادة القوات المشتركة للتحالف.
وشدد العقيد المالكي على أن ما تقوم به الميليشيا الحوثية الإرهابية المسلحة يمثل خرقاً واضحاً وصريحاً للقانون الدولي الإنساني بتجنيد الأطفال والزج بهم في ميدان المعركة، وكذلك اتخاذهم كدروع بشرية لضمان تحركهم وعدم تعرضهم للاستهداف كونهم يمثلون أهدافاً عسكرية مشروعة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المؤسسة تفتح ملف إصابات العمل القديمه وتجري تحقيقاً وتطلب إثباتات «التأمينات»: الإصابات المتعمدة والأعمال الجنائية غير مشمولة في التعويضات

المصدر: جريدة الحياة الأحد 4 رمضان 1439 هـ 20 مايو 2018 م
<http://www.alhayat.com/article/4581625>

وجهت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعليمات إلى المستفيدين من نظام الدفع والاستحقاق لأسباب حدوث الخطر المهني، موضحة أن النظام «ألزم المؤسسة الدفع إلى المشترك أو أفراد عائلته العائدات والمعاشات المستحقة مهما كانت أسباب حدوث الخطر المهني الناشئ من إصابة عمل أو مرض مهني، إلا أن المؤسسة لا تلتزم الأداء في حال كان الخطر حدث بصورة مقصودة ممن يستفيد منه، وإذا كان الخطر حدث نتيجة عمل جنائي قام به المستفيد.»

وقالت المؤسسة في توضيح للمستفيدين: «إذا زالت حال العجز عن الابن أو الاخ أو ابن الابن العاجز حال العجز؛ يتم إيقاف صرف نصيبه، ويرد على باقي الورثة من أفراد العائلة، فإذا ما عاودته حال العجز يتم إعادة إدراجه، وفي هذه الحال إذا كان نصيبه سبق توزيعه على الورثة يتم خفض أنصبتهم بصورة متناسبة لصرف نصيب المستحق العاجز.»

وفيما يتعلق في النظر في حالات إصابات العمل القديمة أوضحت أنه «يجوز النظر بها من خلال تقديم المستندات التي تثبت وقوع الإصابة، وفي حال عدم توافرها؛ لا يتم قبول النظر في الإصابة لعدم توافر المستندات والإثباتات لوقوعها.»

وكشفت المؤسسة رداً على أسئلة قاصرات حول إمكانية الإيداع في حساباتهن الخاصة، سواء ذكور أم إناث، قالت: «نعم، يجوز إيداع مبلغ التأمينات في الحساب البنكي مباشرة للقاصر، وذلك بتعبئة نموذج مخصص لذلك»، مشيرة إلى أن النظام يجيز أيضاً تسجيل المشترك لدى أكثر من صاحب عمل.

وفيما يتعلق في المشتركين أبانت أنه «إذا قل متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين من مدة الاشتراك عن أي سنة سابقة بنسبة 10 في المئة أو أكثر يسوى المعاش بأسلوب الشرائح، بحيث يسوى المعاش عن الفترة التي كانت الأجور فيها مرتفعة شريحة أولى مستقلة، وعلى أساس متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين منها، والفترة اللاحقة التي كانت الأجور فيها منخفضة تسوى شريحة ثانية وعلى أساس متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين منها، ويكون المعاش الإجمالي هو مجموع ناتج الشريحتين.»

وذكرت أنه لا يجوز النظر في تصحيح أجر الاشتراك المسجل، إلا إذا قُدم طلب التصحيح خلال السنة التأمينية التي أدى خلالها الاشتراك، أو خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التالية لها على الأكثر.

وأبانت أنه «إذا كان لصاحب العمل أكثر من نشاط، وكل واحد من هذه الأنشطة اكتسب الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، فإن كل نشاط من تلك الأنشطة يتم التعامل معه كصاحب عمل مستقل (منشأة مستقلة) من حيث تاريخ بداية الاشتراك، أما إذا لم يكن لكل نشاط الصفات السابق ذكرها فإن مجموع فروع وأنشطة صاحب العمل تعتبر واحدة طالما كان مالكها شخصاً واحداً.»

يذكر أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية شددت أخيراً، على المستندات المطلوبة لصرف المعاش لأفراد العائلة، وهي استكمال نموذج «طلب صرف مستحقات أفراد العائلة»، واستكمال نموذج طلب تحويل المستحقات التأمينية إلى الحساب البنكي (للمستفيد الحق في اختيار أي بنك من البنوك العاملة في المملكة)، وصورة من دفتر العائلة للمشارك المتوفى، وصورة من بطاقة الأحوال المدنية (الهوية الوطنية) أو دفتر العائلة للمستحقين صورة من شهادة الوفاة، وفي حال فقد أو غياب المشترك يلزم تقديم مستند رسمي تقتنع به المؤسسة يثبت حدوث فقد أو غياب المشترك في حادث يغلب عليه فيه الهلاك داخل المملكة أو خارجها

لتبادل الخبرات والتعاون في تقديم المساعدات القضائية والقانونية

العدل توجه إلى إبرام 30 اتفاقاً دولياً

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 رمضان 1439هـ 19 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4581614>

كشفت وزارة العدل السعودية عن عزمها إبرام نحو 30 اتفاقاً ومذكرة تفاهم دولية، لتضاف إلى 5 اتفاقات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية أبرمتها سابقاً، ضمن عملها على تفعيل التعاون الدولي وبناء الشراكات والاتفاقات والبرامج التنفيذية الدولية.

وبحسب الوزارة تتضمن الاتفاقات تعزيز التعاون مع الدول المتقدمة في مجال الخدمات العدلية، وتبادل الخبرات والتعاون في تقديم المساعدات القضائية والقانونية، والقيام بالعديد من البرامج التدريبية لتطوير أداء الموارد البشرية، وكذلك إبراز الأنظمة واللوائح والتعليمات التي تضمن حقوق المواطنين والمقيمين والمستثمرين السعوديين والأجانب في المملكة، بما يجعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمارات نتيجة شفافية ومرونة الأنظمة وتقديم القضاء، من خلال إصدار الحكم الناجز والمجود.

وأشارت الوزارة إلى سعيها لجعل القضاء السعودي أنموذجاً راسخاً يحتذى به ويُشار إليه بالبنان بين أجهزة القضاء العالمية، باعتمادها للعديد من المشاريع والمبادرات التي تحقق التطور المنشود، سواء أكان ذلك من ناحية تفعيل التقنية في العملية القضائية، حتى الوصول إلى رقمنة

أعمال وإجراءات المحاكم، أم استصدار وتطوير العديد من الأنظمة واللوائح القضائية، وإعادة هندسة الإجراءات واختصارها، وتطوير أداء الكوادر البشرية بالتدريب والتأهيل.

ولفتت إلى أنها تهدف من خلال رؤيتها في التعاون الدولي، إلى رفع تصنيف القضاء وإبرازه عالمياً، وفقاً لاختصاصاتها، التي تتسجم مع المستهدفات الطموحة المحددة للوزارة في برنامج التحول الوطني 2020 لتحقيق رؤية المملكة 2030، إلى جانب السعي إلى إبراز قضاء المملكة واستقلاله وتطور العملية القضائية والحكم القضائي من ناحية التسبب وتكثيف الواقع تحقيقاً للعدالة المنشودة من خلال جهاز قضائي مؤسسي في ظل أنظمة واضحة ومحكمة وإجراءات سلسلة وغير معقدة.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، ثمن الموافقة الكريمة لمجلس الوزراء على التباحث مع العديد من الدول لإعداد مشاريع اتفاقات تعاون في المجال القضائي، إضافة إلى إعداد مشاريع مذكرات تفاهم للتعاون بين وزارة العدل في المملكة ونظيراتها في الدول الأخرى.

وقال إن قرار مجلس الوزراء، يأتي في سياق دعم القيادة المستمر والمتواصل لمرفق القضاء في المملكة، الذي يشهد في عهد خادم الحرمين الشريفين وولي عهده، تقدماً وتطوراً في جميع الخدمات المقدمة للمستفيد العدلي.

دار ملاحظة حائل تطلق سراح عدد من الأحداث إنفاذاً للأمر السامي الكريم

المصدر: جريدة الرياض الأحد 4 شعبان 1439هـ - 20 مايو 2018م
<http://www.alriyadh.com/1682567>

حائل - خالد العميم
أطلقت دار الملاحظة الاجتماعية بحائل سراح عدد من الأحداث، ممن تنطبق عليهم شروط وضوابط العفو الملكي الكريم والذي جاء إنفاذاً للأمر السامي الكريم، تزامناً مع شهر رمضان المبارك، ويمتابة من مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بحائل فريح العياد، ومساعد المدير العام للتنمية الاجتماعية، أحمد الزامل بعد أن تلقى الأحداث خلال فترة محكومياتهم في الدار الرعاية، والتعليم والتدريب من قبل مختصين مؤهلين في هذا المجال، وخضع جميعهم لبرامج مكثفة وموجهة؛ لإصلاح أخطائهم وتقييم توجهاتهم.
وأكد مدير دار الملاحظة الاجتماعية بحائل بشير العنزي أن الهدف من دور الملاحظة الاجتماعية توجيه سلوك الجانحين من الأحداث، والعمل على إعادة تأهيلهم؛ ليكونوا أعضاء صالحين في المجتمع عند خروجهم من الدار.
فيما رفع مدير عام فرع الوزارة بحائل فريح العياد شكره بهذه المناسبة، لخدام الحرمين الشريفين، على هذا العفو الكريم، سائلاً الله - عز وجل - أن يمد في عمره، ويمتعه بالصحة والعافية.
كما وجه مساعد المدير العام للتنمية الاجتماعية بحائل، أحمد الزامل رسالة لكل الأحداث الذين استفادوا من العفو؛ بأن يحافظوا على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وأن يبتعدوا عن مرافقة أصدقاء السوء حتى لا يجروهم إلى الانحرافات السلوكية مرة أخرى.



التقرحات السريرية تزيد من عذابات مريض الشلل بمستشفى بعسير شقيقة الوادعي: الإهمال وراء تفاقم الحالة ونطالب بمعاقبة المتسبب

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 رمضان 1439هـ - 19 مايو 2018م
<http://www.al-madina.com/article/574576>

محمد الوادعي - ظهران الجنوب
لم تقف تداعيات الحادث المروري، الذي تعرض له المريض محمد سعيد علي الوادعي عند حد إصابته بشلل رباعي، بل تفاقمتم الحالة - بفعل الإهمال - داخل مستشفى عسير المركزي وبات يعاني من تقرحات سريرية من الدرجة الثالثة - وفقاً

لتوصيف الحالة.. وكانت والدته المريضة قد نشرت «مقطعا مصورا» الأربعاء الماضي ظهرت فيه التقرحات الجلدية السريرية على جسم ابنها المريض.

من جانبها تساءلت أخت المريض الوداعي لماذا الإهمال وعدم تقديم الخدمة الصحية للمرضى العناية المركزة لافتة إلى أن المستشفى منعهم مرارًا من زيارة أخيهما الأمر الذي أثار داخلهم الشكوك بعلم المستشفى بهذا القصور ولكن يريد إخفاء الحقيقة.

وقالت خديجة الوداعي: إن سمو أمير عسير وافق على نقل حالة المريض إلى مستشفيات متقدمة، ولكن لم يتم نقل أخيها كما أعد مستشفى عسير تقريرًا بحالة المريض، ولكن لم يساعد ذلك في تفهم الحالة وتقديم المساعدة له في مستشفيات خارج المنطقة، وقد طالبت الشؤون الصحية بعسير بجهاز يختص بحالة أخي لتقديم الخدمة للمريض، ولكن كيف لهم أن يقدموا الخدمة الصحية وهم من أهمل حالته إلى وصولها لدرجة الجروح والتقرحات السريرية، التي يعاني منها الآن مع العلم أن تقديم العلاج لهذه التقرحات كان في مستشفيات خارج مستشفى عسير المركزي فلماذا الإصرار على إبقاء أخي بمستشفى عسير وإعداد تقرير تفيد بتقديمهم خدمات صحية جليلة وهذا ما يتنافى مع الواقع ومع ما نشرته الحقيقة في مقاطع الفيديو.

كما ناشدت عائلة محمد الوداعي المسؤولين بالنظر بحالة عائلهم الوحيد المصاب بالشلل الرباعي بأن يتم نقله إلى مستشفيات متخصصة خارج منطقة عسير أو خارج المملكة، كما طالبوا بأن يكون هناك لجنة تحقيق في واقعة التقرحات الجلدية السريرية التي حصلت لأخيهم ولماذا الرفض وليس لديهم ما يقدمونه في أبسط حالة تقدم وهي الخدمات الصحية كالنظافة والاهتمام بالمريض.

معاناة الوداعي.. في نقاط

حادث مروري بسراة عبيدة منذ ثمانية أشهر انتهى بإصابته بشلل رباعي

الإهمال خلف تقرحات سريرية من الدرجة الثالثة

المستشفى يحول بين الأسرة وزيارته لعلمه بإهماله وقصوره

أمير عسير وافق على نقله إلى مستشفيات متقدمة، ولكن لم يتم نقله

أعد مستشفى عسير تقريرًا بحالة المريض ولكن لم يساعد ذلك في تقديم المساعدة له

طالبنا بجهاز يختص بحالة أخي لتقديم الخدمة للمريض، ولكن أهملوا في استدعائه.

نطالب بلجنة تحقيق في وضعه الصحي وفي واقعة التقرحات الجلدية

الصحة: التقرحات متوقعة الحدوث والمريض بحاجة لعلاج تأهيلي حركي

أكدت الشؤون الصحية بعسير - في تعليقها على حالة المريض - أن التقرحات التي يعانيها المريض تعرف طبيًا بـ«التقرحات السريرية»، وهي متوقعة الحدوث لدى المرضى الذين لا يستطيعون التحرك ويضطرون للبقاء فترات طويلة على الأسرة، وأوضح أن المريض بحاجة لعلاج تأهيلي حركي في مركز متقدم، وعليه فقد تمت إعادة إرسال طلب تحويل للمريض إلى عدد من المستشفيات والمدن الطبية التخصصية خارج المنطقة، وأنهم الآن في انتظار الرد بقبول الطلب..



دندري تطالب بلجنة عليا لتسريع طبي قوائم الانتظار

الوزير الحقل يكشف "الشورى" بمعوقات الإسكان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 رمضان 1439هـ - 20 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1642599>

فارس القحطاني (الرياض377@)

يستضيف مجلس الشورى منتصف رمضان الحالي وزير الإسكان ماجد الحقييل بمبادرة شخصية منه، للحديث حول أداء الوزارة وإيضاح ما يعترضها من معوقات للقيام بمهامها، خصوصاً قضية الأراضي البيضاء ومطالبات المواطنين بالعودة لنظام الإسكان القديم حيث يُعطى المواطن خطاب تأييد بحصوله على القرض، ومن ثم تقديم الدفعات المالية له لإنشاء سكنه الخاص، أو أن تقدم الوزارة له القرض بشكل مباشر دون المرور على البنوك التجارية. وبين عضو في لجنة الحج والإسكان والخدمات بأن اللجنة قد تلقت عددا كبيرا من تساؤلات المواطنين وهي تعمل على فرزها وتنظيمها كل مجموعة بحسب نوع الطلب والملاحظة. قوائم الانتظار

وتشكل قوائم الانتظار التي تضم أكثر من 1.2 مليون مواطن وأسرهم، قضية عجزت وزارة الإسكان عن حلها بمفردها، وهو ما دعا عضو مجلس الشورى الدكتور إقبال دندري لأن تؤكد في توصيتها على: «تكوين لجنة عليا للإسكان تمثل الجهات ذات العلاقة والمستفيدين، وتكون لديها السلطات الكافية لتحديد ما يلزم لتوفير السكن المناسب لفئات المجتمع. ويمكن أن توكل إليها صلاحيات انتزاع الأراضي البيضاء الكبيرة في المناطق الواقعة بالمدن، وتعويس أصحابها. وتحويل هذه الأراضي إلى مجمعات سكنية تعتمد الأسلوب الرأسي في البناء وتستوعب أكبر عدد من الناس.» وتري دندري أن تشكيل لجنة لا يتعارض مع صلاحيات الوزارة في ظل وجود لجان أخرى للتعامل مع بعض المشكلات السكنية مثل معدومي الدخل، والبرنامج الخاص بالمطورين، بل من شأنها العمل على توسيع وشمولية وتسريع الحلول المقدمة، والتأكد من واقعيتها، وحيادها، وتوفير الدعم الكامل لها، وهو ما لا يتوفر للوزارة بمفردها حاليا. وتضيف: رغم أن وزارة الإسكان تجاوزت أخيرا مع بعض طلبات مجلس الشورى، وقدمت اختيارات ومنتجات في برنامج الدعم السكني، إلا أن المواطن لا يزال يشكو من أن هذه المنتجات والاختيارات نظرية لا تفيد إلا فئة محدودة، و7700 فرد تصدر أسماؤهم شهريا لا يستفيد منهم في أرض الواقع إلا عدد قليل؛ نظرا للضيق الذي يقع على المواطن في إحالته إجباريا على البنك وعلى منتجات المطورين العقاريين؛ حيث اتضح لهم أن المستفيدين الحقيقيين من هذه الحلول هم البنوك والمطورون الذين تسوّق الوزارة لهم.

وتساءلت: عندما تقدم الوزارة منتجات سكنية هل هناك رقابة عليها، وهل هناك ضمان للتعويس أو الصيانة المستمرة في حال تعرضت للتلف كما حدث في مشاريع عدة. لافتة إلى أن هناك خطورة في السياسة التي تنتهجها الوزارة حيث اعتبرت التمويل البعد الوحيد لقضية الإسكان، وأحالت الأفراد من قوائم الانتظار في الصندوق العقاري إجبارا على البنوك، دون مراعاة للالتزام المسبق بتمويلهم ودون الالتفات للشروط التعجيزية والمجففة التي تفرضها البنوك (مثل تقرير سمة والملاءة، وعدم وجود متعثرات، ومدة الخدمة، والعمر، والتقاعد وغيرها). ربح البنوك 69%

وبلغة الأرقام باستخدام حاسبة دعم التمويل في موقع الوزارة في برنامج التمويل السكني - تقول دندري - نجد التالي: على سبيل المثال، إذا كان التمويل 500 ألف ريال وهو الحد الأقصى، والدخل الشهري للفرد 8 آلاف ريال، وأفراد الأسرة 4، ومدة التمويل 20 سنة، يصبح المبلغ المطلوب 845 ألفا بفائدة قدرها نحو 345 ألف ريال تدفعها وزارة الإسكان عن الفرد، أي بما يعادل 69% من المبلغ الأصلي وهي نسبة ربح مرتفعة جدا، خصوصا أن البرنامج هو في الأصل برنامج للدعم الحكومي، وليس قرضا تجاريا خاصا. أما إذا امتد التمويل إلى 30 سنة فإن الفائدة تتضاعف إلى 554 ألفا، أي أكثر من ضعف المبلغ (تتحمله الوزارة أو بمعنى آخر الدولة) فأين منطق هذا؟ وإلى أين سيؤول الأمر بنا بعد سنوات عدة؟ سينتهي رأس المال، ولن توجد استدامة مالية.

أما في حالة كان الدخل 8 آلاف ريال ومدة التمويل 20 سنة بينما عدد أفراد الأسرة 2، فيتحمل الفرد دفع مبلغ 105 آلاف ريال إضافيا، وإذا زاد راتبه فوق 14 ألف ريال، فإنه يغرم، على سبيل المثال إذا كان راتب الفرد 15000 ريال فإنه يتحمل 224 ألف ريال من الفائدة، وكأن الوزارة تعاقبه على اجتهداه أو تقدمه في السن وارتفاع راتبه بسبب ذلك. ما إن كان الدخل 8 آلاف ريال وكان الفرد على وشك التقاعد أو تقاعد بعد أن انتظر في الصفوف سنوات طويلة، ولم يعد يمكنه الاستئلاف لمدد طويلة، وكان التقسيط لـ 10 سنوات مثلا، فإن القسط الشهري يصل إلى 5500 ريال يدفعه المواطن منها 4100 ريال أي نصف راتبه، ويكتب العقد بينه وبين البنك ويرهن له الراتب، وأي تعثر يتيح للبنك التصرف والاستيلاء على عقاره وليس هناك قوانين كافية تحميه. أصل المشكلة

تخلص دندري إلى القول: وبهذا تكون وزارة الإسكان قد أضرت بالناس في حلولها من حيث أرادت خدمتهم. ومما زاد الأمر تعقيدا إعلان الوزارة أن لديها مشاريع دعم خيري لسكن المواطنين، مما جعلهم في وضع المستجدي لمن يمنّ عليهم بالسكن بعد أن كانوا أصحاب حق، وأعطيت حقوقهم للبنوك والمطورين، وهناك قضايا مرفوعة من بعض المواطنين المتضررين ممن اضطرتهم الوزارة لذلك، بينما كان المفروض أن يُطلب من البنوك والمطورين الاستغناء عن جزء كبير من أرباحهم التي قد تصل إلى ضعف المبلغ فأين المسؤولية الاجتماعية وكيف ستحل الوزارة هذا المأزق بمفردها؟

وتضيف: كل ما سبق يشير إلى أن الموضوع قد خرج عن أيدي وزارة الإسكان مع كل المحاولات التي قدمتها لأنها غير واقعية، وغير محايدة، وغير شاملة.

إسقاط منع احتكار العقار وكشف التعاقدات الأجنبية

من التوصيات الإضافية التي طرحت على تقرير الإسكان خلال الفترة الماضية ولم تحقق النصاب توصية للدكتورة فاطمة القرني تطالب فيها بأن يتضمن تقرير الوزارة معلومات عن تعاقداتها مع الشركات الأجنبية، وتفاصيل عن تلك المشاريع وما تم إنجازه منها، وما هي نسبة الإنجاز؟، إلا أن اللجنة المختصة (لجنة الحج والإسكان والخدمات) عارضت التوصية بحجة أنها مبنية على معلومات وأخبار غير صحيحة.

كما تقدم عضو المجلس الدكتور أحمد الغامدي بتوصية إضافية ترمي إلى وضع ضوابط لمنع احتكار العقار، وعند مناقشتها أيدها الدكتور فهد بن جمعة، مؤكداً أن احتكار العقار أصبح ظاهرة بحاجة إلى أن يلتفت إليها.

كما أيدها عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيد قائلًا: لو قارنا أسعار الأراضي في المدن الرئيسية في المملكة بمثيلاتها في العالم لوجدنا أن أسعار الأراضي لدينا تضاعف عشرات المرات، مما هو الحال في واشنطن وفرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك طالب عضو المجلس اللواء علي التميمي اللجنة بأن تتقدم بتوصية لاستحداث مجلس أعلى للإسكان يرأسه ولي العهد، فيما دعا عضو المجلس الدكتور سلطان السلطان إلى الاستفادة من الضواحي المحيطة بالمدن الرئيسية والمحافظات بهدف المساهمة في تخفيف الضغط عن المدن الرئيسية، على أن يتواكب مع ذلك نقل متطور يساهم في مساعدة المواطنين في السكن خارج المدن الرئيسية.



51% من غير المسموح لهم باستخدام الإنترنت إناث

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 رمضان 1439هـ - 20 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=338039&CategoryID=3

الدمام: زينة علي 20-05-2018 2:16 AM

أظهر تقرير تفوق الذكور في استخدام تقنيات الاتصالات بما فيها الإنترنت والجوال على الإناث، وأن 51.07 % من غير المسموح لهم باستخدام الإنترنت إناث، وحددت باحثة اجتماعية 3 أسباب قللت من استخدام الإناث للتقنيات الحديثة تتمثل في بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، والحماية الزائدة، وتمييز البعض في التربية بين الذكور والإناث.

تفوق الذكور

كشف مسح أجرته هيئة الإحصاء العامة لاستخدام تقنيات الاتصالات لدى الأسر السعودية خلال عام 2017 أن «الذكور يمثلون 59.87 % من مستخدمي الهواتف الذكية، و68.54 % من مستخدمي الهواتف المتنقلة غير الذكية، و62.93 % من مستخدمي الحاسوب، و59.41 % من مستخدمي الإنترنت، مما يجعلهم النسبة الأعلى في استخدام جميع وسائل الاتصال الحديثة».

وأضاف أن «الذكور أكثر استخداماً للأجهزة حسب نوعها، حيث مثلوا 59.85 % من مستخدمي الهواتف المتنقلة، و74.07 % من مستخدمي الحواسيب المكتبية، و63.71 % من مستخدمي الحواسيب المحمولة، و52.71 % من مستخدمي الحواسيب اللوحية».

أسباب عدم الاستخدام

أظهر التقرير الأسباب التي كانت مانعاً لاستخدام الإنترنت لدى أفراد بعض الأسر في المملكة، ومنها الأسباب النظامية والاجتماعية، حيث جاءت الإناث أعلى نسبة بـ59.25 %، وبسبب عدم السماح باستخدام الإنترنت بنسبة 51.07 %، في حين جاء الذكور أعلى في الأسباب الأخرى والمتمثلة في عدم الحاجة للإنترنت، وعدم معرفة كيفية استخدامه، والتكلفة الباهظة لاستخدامه، والخصوصية والهواجس الأمنية، بالإضافة إلى عدم توافر خدمة الإنترنت في المنطقة، وعدم معرفة الإنترنت، وبسبب فحص المحتوى.

3 أسباب لتفاوت الذكور والإناث في الاستخدام
قال الباحثة الاجتماعية أماني السالم لـ«الوطن» «بالرغم من تغير الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية، لا تزال هناك بعض العادات والممارسات التي تقلل من تفاعل المرأة وتحد من انفتاحها في التعامل مع التقنيات الحديثة، وأهم أسباب تفاوت استخدام التقنية الحديثة بين الذكور والإناث وجود عادات اجتماعية لدى بعض الأسر تمنع المرأة من استخدام وسائل الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى تمييز بعض الأسر في حجم العطاء وتوفير الاحتياجات بين الذكور والإناث، ووجود رغبة في الحماية الزائدة للأبناء لدى بعض الأسر، وهو ما يجعلها تقلل من استخدام أبنائها جميع وسائل الاتصال الحديثة».



توقيع مذكرة تفاهم بين «العمل» و«الإسكان» لتوطين 6 آلاف فرصة عمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 4 رمضان 1439 هـ - 20 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/18/article_1388786.html

عبد السلام الثميري من الرياض
شكلت نسبة الممارسين الصحيين والعاملين الأجانب في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة بنهاية 2017، نحو 90 في المائة من إجمالي العاملين، البالغ عددهم نحو 124 ألفاً بين طبيب وممرض وصيدلي.
ويقدر عدد الأجانب الذين يعملون في القطاع الصحي الخاص 111132 أجنبياً، مقابل 12891 سعودياً.
وبحسب إحصائية حديثة صادرة عن وزارة الصحة - اطلعت "الاقتصادية" عليها - بلغ عدد الأطباء في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة 33840 طبيباً، حيث استحوذ الأطباء الأجانب على نحو 92 في المائة من هذه الوظائف.
وبلغ عدد الأطباء الأجانب 30827 طبيباً، مقابل 3013 طبيباً سعودياً، منهم 9199 طبيباً أجنبياً، و1221 طبيباً أجنبياً.
وبلغ عدد الممرضين في المستشفيات الخاصة 45895 ممرضاً وممرضة، شكل الأجانب منهم نحو 94 في المائة، حيث بلغ عددهم 43216 ممرضاً. فيما يقدر عدد الممرضين السعوديين العاملين في القطاع الخاص بـ 2679 ممرضاً.
وسجل عدد الصيادلة الأجانب تفوقاً على السعوديين، حيث بلغ عددهم 21021 صيدلياً أجنبياً، مقابل 1134 صيدلياً سعودياً.
وبلغ عدد الفئات الطبية المساندة 22001 موظف صحي مساند، منهم 16068 أجنبياً، مقابل 5933 سعودياً.
وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد أوقفت الاستقدام لوظائف أطباء الأسنان، لإتاحة فرص العمل لأطباء الأسنان السعوديين والسعوديات في القطاع الصحي بالتنسيق مع وزارة الصحة.
ويهدف القرار إلى تمكين السعوديين والسعوديات من العمل في القطاع الصحي، وتحفيز القطاع الخاص لفتح مقاعد تدريبية وتأهيلية، وتقديم التسهيلات للمنشآت بهدف دعم نمو فرص العمل بالقطاع.
يشار إلى أن قيادات وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية والصحة بحثوا في وقت سابق، توحيد اشتراطات التفتيش والمراقبة بين الوزارتين على القطاع الخاص، إضافة إلى برامج التدريب والتجسير للعاملين في القطاع الصحي، إلى جانب توحيد الاشتراطات والمعايير بين الوزارتين.
وتم الاتفاق أثناء الورشة على تكوين لجنة فرعية بين الوزارتين، لمتابعة وتنفيذ مخرجات الورشة على أرض الواقع، فضلاً عن إعداد دراسة تفصيلية لخمس سنوات مقبلة عن القطاع الصحي، وإجراء التخطيط المشترك بين الجهتين، والتحصير لإعداد برامج تدريبية للسعوديين والسعوديات للعمل في القطاع الصحي.
حث الفريق التنفيذي لبرنامج فرص 2030 بمجلس الغرف السعودية برئاسة عضو مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية المهندس محمد سيف آل خشيل، مع وكيل وزارة الصحة المساعد لتنمية الاستثمار الصحي الدكتور فياض الدندشي، أوجه التعاون في مجال التعريف بالفرص الاستثمارية المتولدة من مبادرات وزارة الصحة لتحقيق "رؤية 2030".

يأتي ذلك في الوقت التي تعمل فيه وزارة الصحة ضمن برنامج التحول الوطني على توفير فرص محفزة للمستثمرين في مجال الصحة وتذليل الصعوبات والمعوقات، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الجانب الصحي، حيث يزخر بفرص استثمارية كبيرة واعدة سواء المتولدة من برنامج الخصخصة بالوزارة أو برامج النمو في القطاع الخاص أو في مجال تقديم الخدمات الطبية والمراكز الصحية.



«هدف» ووزارة الاتصالات يناقشان مجالات تأهيل الكوادر

الوطنية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1682745>

الرياض - محمد الحيدر
عقد مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" الدكتور محمد بن أحمد السديري اليوم، اجتماعاً مع وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لصناعة التكنولوجيا والقدرات العامة الدكتور أحمد آل ثنيان، بحضور عدد من المسؤولين في الصندوق والوزارة، وذلك في مقر الصندوق بمدينة الرياض.
ورحب الدكتور السديري في بداية الاجتماع، بوكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، مؤكداً أهمية التعاون والشراكة بين الصندوق والوزارة، سعياً إلى تمكين ودعم الكوادر الوطنية البشرية من خلال برامج دعم التأهيل والتدريب والتوظيف في سوق العمل، لا سيما في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.
وجرى خلال الاجتماع، مناقشة سبل التعاون والتنسيق في مجال التأهيل وتوطين فرص العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث استعرض وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات خطة الوزارة وأهدافها في هذا المجال والمنبثقة من برنامج التحول 2020 ورؤية المملكة 2030، وفرص التعاون المتوفرة في مجال التأهيل والتوظيف.
كما تم في الاجتماع، الاتفاق على ضرورة استمرار التنسيق وعقد ورش عمل تفصيلية تهدف إلى تعزيز المشاركة والتنسيق والتكامل ما بين مختلف الجهات نحو توظيف وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين والمواطنات في سوق العمل.



الشورى يستقبل مقترحات المواطنين واستفساراتهم لوزير

الإسكان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1682867>

الرياض - محمد الشيباني
يحضر وزير الإسكان ماجد بن عبدالله الحقيلى جلسة مجلس الشورى العادية الثانية والأربعين من السنة الثانية لدورته السابعة، التي ستعقد بمشيئة الله يوم الأربعاء 1439/9/15هـ، وذلك بناءً على طلب من المجلس.

ويجب وزير الإسكان خلال الجلسة على أسئلة أعضاء المجلس بشأن برامج الوزارة ومبادراتها والموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصاتها، كما يستمع أعضاء المجلس لشرح من الوزير عن خطط ورؤى الوزارة للمرحلة القادمة. ويرحب مجلس الشورى باستقبال مقترحات المواطنين واستفساراتهم التي يرغبون بطرحها على وزير الإسكان، وذلك على البريد الإلكتروني webmaster@shura.gov.sa أو على الفاكس ذي الرقم (0114816971).



والدة المريض: إهمال المستشفى وراء تفاقم حالة ابني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/574706>

محمد الوادعي - عسير

قالت والدة محمد الوادعي: إن ابنها لم يكن على هذه الحال بعد الحادث ولكنه ترك في العناية المركزة بدون تخصيص ممرضة خاصة لمثل حالته تساعد في تغيير وضعه على عدة جوانب بين حين وآخر ولكن الإهمال أدى لظهور تقرحات جلدية على ظهره في بداية الأمر ثم تم معالجتها مع عمليات التجميل ومن بعد استمرت لتظهر التقرحات الجلدية في قدميه من الدرجة الرابعة تكاد ترى عظامه، وتساءلت الأم عن تحفظ مستشفى عسير وصحة عسير كاملة في إبقاء ابنها بالمستشفى وليس لديهم خدمة صحية تقدم للمريض كحالة ابني من اهتمام صحي على أعلى مستويات وايضا تأهيل طبي واهتمام وإمكانات تفوق خدمات صحة عسير بأكملها.



الشورى يناقش فرض عقوبات على الغش والتدليس بعقود

المقاولات والنقل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/574726>

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى، أن المجلس بصدد مناقشة تقرير خاص عن التحايل والغش والتدليس في تنفيذ عقود المقاولات، والنقل، والتوريد، والالتزام، والأشغال العامة والاستشارات، في القطاع الخاص، تمهيدا لفرض عقوبات على هذه الجرائم.

وقالت المصادر: إنه لا توجد عقوبات بنصوص مقننة، لمواجهة هذه الجرائم، مما يكتفى معه بالمعاقبة الجنائية بناء على القواعد العامة في الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتعزير.

وحذرت المصادر من خطورة انتشار الأعمال الاحتيالية، وخيانة الأمانة بالشركات الخاصة، والجمعيات التعاونية والأهلية، لما لذلك من آثار سلبية على الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وكشفت المصادر عن أن اللجنة الخاصة بالمجلس، أنهت دراسة مشروع نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة، للرد على ملحوظات الأعضاء بشأن تقريرها، الذي ناقشه المجلس في جلسة سابقة، وطالبت بالموافقة على مشروع الجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات

المدرجة في سوق الأسهم، التي تشرف عليها هيئة السوق المالية لجرائم التزوير في المستندات، أو تزييفها، أو تقديم بيانات كاذبة أو مضللة، مشددة على أهمية وجود النصوص النظامية التي تجرم الأفعال الضارة بمصلحة الوطن والمواطن، والمتعلقة بالشركات والمؤسسات.

المصادر أوضحت أيضاً أن اللجنة الخاصة أعدت مشروع نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة، مشيرة إلى أن الأخذ بما ورد فيه من نصوص، يضمن عدم تعارضها مع ما هو معمول به في الأنظمة الأخرى.



السجن 10 سنوات وغرامة مليون ريال

«الصحة» تحمي موظفيها من الاعتداء بخدمة.. *تحمينا

نحميك»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1642909>

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة @shwg90t)

أطلقت وزارة الصحة خدمة جديدة لحماية منسوبيها من أي إعتداءات داخل منشأتها، من خلال خدمة «تحمينا نحميك»، حرصاً منها بالحفاظ على حقوق وسلامة منسوبيها، خاصة ممن يعملون في مواجهة الجمهور كالممرضين والممارسين الصحيين والأطباء، ضد أي شكل من أشكال الاعتداء والعنف سواء كانت اللفظية أو الجسدية.

حيث وجه وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، رسائل الإلكترونية لجميع المنسوبين طمئنهم من خلال على الوضع الصحي للممرض المعتمد عليه (رولاندو باتوبو)، ما تعرض إليه من اعتداء وتهجم يتنافى مع الأخلاقيات والدين، موضحاً بأن خدمة «تحمينا نحميك» من خلال هيئة التخصصات الصحية، والتي توفر لهم الدعم القانوني اللازم عند مواجهة أي قضية ضد من يعتدي عليهم. مشدداً بضرورة الإبلاغ عن حوادث الإعتداء أو المضايقات عبر الإتصال بمركز إتصال الموظفين على الرقم (920009080)

مبيناً أن الوزارة قد عملت مع الجهات المختصة لتجريم مثل هذه الأفعال وإيقاع أقصى العقوبات على المعتدين التي تصل إلى سجن 10 سنوات والغرامة 1,000,000 ريال بحقمن يرتكبها، وقد سبق صدور أحكام ضد بعض المعتدين.



30 اتفاقية عدلية جديدة لحماية حقوق المستثمرين السعوديين

والأجانب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/20/article_1389516.html

تعترم وزارة العدل إبرام 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم دولية لتعزيز التعاون مع الدول المتقدمة في مجال الخدمات العدلية، وتبادل الخبرات والتعاون في تقديم المساعدات القضائية والقانونية، والقيام بعدد من البرامج التدريبية لتطوير أداء الموارد البشرية، وكذلك إبراز الأنظمة واللوائح والتعليمات التي تضمن حقوق المواطنين والمقيمين والمستثمرين السعوديين والأجانب في المملكة، بما يجعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمارات نتيجة شفافية ومرونة الأنظمة وتقدم القضاء من خلال إصدار الحكم الناجز والمجود. وتعمل الوزارة على تفعيل التعاون الدولي وبناء الشراكات والاتفاقيات والبرامج التنفيذية الدولية، حيث ستضاف الاتفاقيات الجديدة إلى خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية كانت قد أبرمتها سابقاً. وتسعى وزارة العدل لجعل القضاء السعودي أنموذجاً راسخاً يحتذى به ويشار إليه بالبنان بين أجهزة القضاء العالمية، باعتمادها لعدد من المشروعات والمبادرات التي تحقق التطور المنشود، سواء كان ذلك من ناحية تفعيل التقنية في العملية القضائية، حتى الوصول إلى رقمنة أعمال وإجراءات المحاكم، أم استصدار وتطوير عدد من الأنظمة واللوائح القضائية، وإعادة هندسة الإجراءات واختصاصها، وتطوير أداء الكوادر البشرية بالتدريب والتأهيل. وتهدف الوزارة من خلال رؤيتها في التعاون الدولي، إلى رفع تصنيف القضاء وإبرازه عالمياً، وفقاً لاختصاصاتها، التي تنسجم مع المستهدفات الطموحة المحددة للوزارة في برنامج التحول الوطني 2020 لتحقيق "رؤية المملكة 2030"، إلى جانب السعي لإبراز قضاء المملكة واستقلاله وتطور العملية القضائية والحكم القضائي من ناحية التسبب وتكثيف الوقائع تحقيقاً للعدالة المنشودة من خلال جهاز قضائي مؤسسي في ظل أنظمة واضحة ومحكمة وإجراءات سلسلة وغير معقدة. وكان الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، قد ثمن الموافقة الكريمة لمجلس الوزراء على التباحث مع عدد من الدول لإعداد مشروعات اتفاقيات تعاون في المجال القضائي، إضافة إلى إعداد مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون بين وزارة العدل في المملكة ونظيراتها في الدول الأخرى.



استحداث مدارس لـ "تعليم القيادة" في المنطقة قريباً بدء إنشاء أقسام نسائية في "مرور الباحة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018
<http://www.alhayat.com/article/4582024>

كشف مدير إدارة مرور منطقة الباحة العقيد حسين آل مبارك عن بدء إنشاء أقسام نسائية بإدارة مرور المنطقة وشعب المرور في المحافظات.

ولفت آل مبارك، خلال إطلاعه أمير المنطقة الدكتور حسام بن سعود بن عبدالعزيز أمس (الاثنين)، على الإجراءات والمراحل التي اتخذتها إدارة مرور المنطقة في شأن قيادة المرأة السيارة، إلى أنه سيتم استحداث مدارس قيادة نموذجية تتركز في مناهج تعليم القيادة ومواصفات مركبات التدريب العملي ومواصفات المباني.

وأشار إلى أنه تم الرفع للجهات المعنية بإنشاء مدارس لتعليم القيادة النسائية بالمنطقة، «وقريباً ستتم الموافقة والبدء فوراً بالتدريب».

وأوضح آل مبارك أن المرحلة الجاري تنفيذها تتضمن استبدال رخص القيادة للنساء فقط، لتمكينهن من القيادة، بعد إجراء الاختبارات اللازمة، مفيداً بأنه سيتم تسجيل الراغبات في القيادة من طريق المواعيد الإلكترونية.

من جانبه، أكد أمير منطقة الباحة أن المرحلة المقبلة تحتاج من جميع العاملين في مرور المنطقة إلى مزيد من الجهد واليقظة العالية، وذلك في ظل ما ستشهده المنطقة من حركة مرور كبيرة خلال شهر رمضان المبارك وموسم الإجازة الصيفية، وكذلك مع بدء تطبيق قيادة المرأة السيارة، التي تستلزم من الجميع العمل بأمانة وإخلاص وحسن التعامل مع الجمهور، بمختلف جنسياتهم.

ونوه بما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده، من اهتمام وحرص على تدريب رجال الأمن في جميع القطاعات وتوفير كل الإمكانيات لقيامهم بمهامهم على أكمل وجه، ومنهم رجال المرور، الذين يبذلون جهوداً كبيرة للقيام بعملهم في الشكل المطلوب.



جمعية حماية المستهلك تنظم ملتقى "الإعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1683134>

متابعة - الرياض الإلكتروني
نظمت جمعية حماية المستهلك بمشاركة وزارة الثقافة والإعلام ملتقى متحدثي الأجهزة الحكومية حول الإعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي مساء 6 رمضان في فندق هولندي إن الازدهار بمدينة الرياض، بحضور عدد كبير من متحدثي الأجهزة والإعلاميين ومشاهير شبكات التواصل الاجتماعي.
وافتح الملتقى بكلمة لعبدالله النعيم الرئيس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك تحدث خلالها عن دور الجمعية في توعية المستهلك وأن الجمعية سوف تستخدم السلاح الإيجابي مع الانتشار الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي.
وأشار النعيم أن هناك تنظيمات لابد من اتباعها والالتزام بها حتى وأن ادعى البعض أنها قديمة أو مقعدة لا تواكب المستقبل، محذراً من المبالغة في الإعلانات وأن الشركات قد تتنصل من المسؤولية وتقع على المؤثر.
ودعا الرئيس التنفيذي للجمعية إلى عدم الإعلان عن منتجات مغشوشة أو مجهولة المصدر، مؤكداً أن رسالة واحدة من مؤثر قد توعي الملايين من المواطنين، مشدداً على ضرورة تحري الدقة والتأكد قبل الإعلان، وفي نهاية كلمته قدم النعيم الشكر لوزارة الثقافة والإعلام لإصدارها اللائحة التنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني.
بعد ذلك تحدث الإعلامي والمهتم بشؤون المستهلك، عبدالعزيز الخضير، عن أن حماية المستهلك بدأت فعلياً منذ خمس سنوات عند تولي الدكتور توفيق الربيعه مهام وزارة التجارة والاستثمار، مفيداً أن المستهلك كان جداراً قصيراً إلى أن قامت الوزارة ببنائه لبنة لبنة، مشيراً إلى أن بعض المؤثرين لازالوا يؤثرون دون قصد على هذا الجدار الذي لا زال يقوى يوماً بعد يوم، مؤكداً أن هذا التأثير يقلل من جهود الأجهزة الحكومية والمتطوعين في مجال التوعية، متمنياً في ختام كلمته أن يكون هناك نظام يحد من بعض الإعلانات المظلمة.
عقب ذلك انطلقت الندوة الحوارية وتحدث فيها كل من د. عبد الرحمن السلطان متحدث الهيئة العامة للغذاء والدواء، وعبدالله الشملاني، المتحدث باسم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، ومشعل الربيعان متحدث وزارة الصحة، وعبد الرحمن الحسين، متحدث وزارة التجارة والاستثمار، وخالد أبا الخيل متحدث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وأدار الندوة فيصل العبد الكريم.
عبدالرحمن الحسين، المتحدث الرسمي لوزارة التجارة والاستثمار، أكد أن الأجهزة الحكومية هي أكبر داعم للمؤثرين، وهناك بعض السلبيات التي سنعمل على مراجعتها بهدف الوصول لخدمة المستهلك، مضيفاً أن السلع المغشوشة وصلت لدرجة الاحترافية، مشدداً على ضرورة التأكد من السلع خصوصاً البارزة من خلال موثوقية مصادرها.
وأشار الحسين إلى أن بعض السلع المغشوشة يكون مصدرها داخلياً وخارجياً، ولدينا تعاون مع الأجهزة الحكومية لتتبع سلسلة الإمداد للسلع المغشوشة، مؤكداً أن الوزارة تقوم يومياً بتحويل من 3-4 قضايا في الغش التجاري إلى النيابة العامة، لافتاً إلى أن مليارات الريالات تغادر المملكة بسبب السلع المغشوشة.
المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، خالد أبا الخيل، أشار إلى دور الفيديوهاات السلبية في تأثيرها على الأسر، مضيفاً أن هناك مخالفات واضحة يتم رصدها يومياً تتعلق بالاتجار في البشر ويتم تحويلها إلى الأمن العام،

موضحاً أن بعض العمالة المنزلية تعتبر خطر أمني على صحة الأسر ولدينا تعاون مع جميع المؤثرين في رصد الحالات وإيصالها للوزارة لاتخاذ اللازم.

المتحدث الرسمي لوزارة الصحة، مشعل الربيعان، أكد أن دور المؤثرين واضح في الرأي العام والتوعية والتسويق والإعلان، مضيفاً أنه هناك قيود يجب الالتزام بها خصوصاً فيما يتعلق بالإعلان عن الأطباء والعيادات والأجهزة الطبية، موضحاً أن الترويج عن الأجهزة المغشوشة يؤدي إلـك كوارث على صحة الناس.

متحدث الهيئة العامة للغذاء والدواء، د. عبد الرحمن السلطان، أوضح أن الحرص على توفير الغذاء والدواء هي رسالة الهيئة، مبيّناً أن أدوات التجميل يجوز الإعلان عنها شريطة إدراجها في موقع الهيئة، بالإضافة إلى الأجهزة والمنتجات الطبية.

المتحدث باسم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، عبدالله الشملاني، أكد أن الهيئة قطعت شوطاً كبيراً لتحديد الميثاق الأخلاقي للتواصل الاجتماعي والتي تهدف إلى تشكيل وصياغة ميثاق تفاعلي ومرجع موحد للإعلام الاجتماعي بالمملكة إلى جانب إيجاد ثقافة إعلامية متميزة في قنوات الحوار، كما عكفت في إعداد مسودة للميثاق الأخلاقي بمشاركة المؤثرين في عدد من مناطق المملكة.

تجدر الإشارة أن الملتقى تناول عدداً من المحاور التي تمثلت في دور الأجهزة الحكومية في حماية المستهلك حول الإعلانات المضللة في مواقع التواصل الاجتماعي، وأثر الإعلانات المضللة للمشاهير، ودور الأجهزة الحكومية في توعية المؤثرين وعدم تضليل الجمهور، وحقوق وواجبات المعلن والمحظورات، إلى جانب التحديات التي تواجه الأجهزة الحكومية حول الإعلانات المضللة للمشاهير، واستعراض أبرز الشكاوى التي تتعلق بالقطاعات الحكومية.

ويأتي ملتقى متحدثي الأجهزة الحكومية مع مشاهير التواصل الاجتماعي، ضمن أهداف الجمعية المتعلقة بالاحتيال والغش والتدليس والتلاعب في السلع والخدمات والمغالاة في أسعارهما، والتضليل عن طريق الإعلانات في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام التقليدي والجديد وأثرها على المستهلك واستعراض أبرز الشكاوى المتعلقة بالأجهزة الحكومية وحقوق وواجبات المعلن والمحظورات وأخذ مرئيات المتحدثين في الملتقى حيال ذلك.

وفي نهاية اللقاء تم تكريم متحدثي الأجهزة الحكومية، وعدد من المؤثرين في مجال توعية المستهلك المهندس مازن محمد يوسف جان مالك حساب "مخاطر المهدرجة"، والمهتم في نشر الوعي الصحي د. أسعد العرفة، فهد البقمي، المتهم بالتوعية في مجال التسويق الإلكتروني.



رئيس وقضاة المحكمة العامة بالرياض يبحثون برنامج الإسناد

القضائي وتفعيله بالمحكمة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1682975>

الرياض - حمد الجمهور

تنفيذاً لتوجيهات رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني التي تقتضي تطوير العمل القضائي وتسريع الإنجاز واختصار الإجراءات القضائية مع التأكيد على الدقة والضبط القضائي وتقديم الدعم والإسناد للقضاة الذي يختص بعمل المجلس الأعلى للقضاء ممثلاً بإدارة التفتيش القضائي.

عقد رئيس المحكمة العامة بالرياض الشيخ عبدالله بن محمد العميرني وقضاة المحكمة اجتماعاً مع مشرف الإدارة العامة للجودة القضائية المشرف على تنفيذ برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة بالمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سعد الحقباني لبحث واستيضاح برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة ومدى فاعلية تنفيذه في بعض القضايا المنظورة بالمحكمة.

وجاء هذا الاجتماع بناء على رغبة رئيس المحكمة العامة بالرياض للاستفادة من برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة ودعوته لمشرف الإدارة العامة للجودة القضائية المشرف على تنفيذ برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة الشيخ سعد الحقباني والمفتش القضائي الشيخ ضاحي العثمان بحضور قضاة المحكمة لتطبيق آليته في القضايا المنظورة.

وعرض فضيلة الشيخ الحقباني المشرف على برنامج الإسناد التجارب السابقة والنتائج الإيجابية التي حققها البرنامج في جودة العمل القضائي ودراسة أساليب تطويره وفتح النقاش للقضاة في فقرات متنوعة في بحث تطوير آلية البرنامج والإفادة منه بصورة إيجابية وبيان محددات دقيقة للقضايا المشمولة بالبرنامج ومن ذلك القضايا المتعثرة والقضايا الكبيرة ذات التفريعات.

وانتهى اللقاء إلى مباركة هذا البرنامج والرغبة في تفعيله بصورة واسعة في المحاكم وخاصة بالمحكمة العامة بالرياض لما له من أثر في تسريع إنجاز القضايا وجودة المنتج القضائي من خلال رسم خطة زمنية وموضعية للقضايا المشمولة وتقديم المشورة العلمية والخبرة القضائية مع التقيد التام بضوابط تنفيذ البرنامج وعلى رأس ذلك ضمان استقلال القضاء وإعانة الدوائر القضائية في القيام بمهامها وفقا للأصول الشرعية والنظامية.

وقال مشرف الإدارة العامة للجودة القضائية المشرف على تنفيذ برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة بالمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سعد الحقباني أن الاجتماع حقق الهدف المنشود منه في تبيان الدور الهام الذي يقوم به برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة ومدى فاعلية تنفيذه في بعض القضايا المنظورة بالمحكمة العامة بالرياض وفي كافة القضايا المنظورة بالمحاكم.

وقال فضيلته التجارب السابقة والنتائج الإيجابية التي حققها البرنامج في جودة العمل القضائي ملموسة ودورها كبير جداً في كافة المحاكم الأمر الذي يسهم في تطور العمل القضائي وفق الدقة في العمل وتسريع المنجز القضائي.

وأضاف لمسنا من رئيس المحكمة والقضاة كل تجاوب وفاعلية ومباركة لهذا البرنامج والرغبة في تفعيله بصورة واسعة في المحاكم وخاصة بالمحكمة العامة بالرياض لما له من أثر في تسريع إنجاز القضايا وجودة المنتج القضائي.

مشيراً فضيلته إلى الدعم الكبير الذي يجده تطوير العمل القضائي من قبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني حتى تحقق بفضل الله الكثير من المنجزات القضائية التي لمسها المراجعون لكافة الدوائر الشرعية.

مؤكداً أن التفতিش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء شهد الكثير من المشاريع التقنية والتطويرية التي تصب في صالح تسريع المنجز القضائي بمتابعة رئيس التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. عبدالمجيد بن راشد العبود.



تأهيل ذوات الاحتياجات الخاصة لمهنة صيانة الجوال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/574904>

روبا عبد العال

شاركت عدد من الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة، في برنامج تأهيلي للعمل بمهنة صيانة الجوال، نظمتها جمعية "اكتفاء" الخيرية النسائية بجدة.

ويهدف البرنامج إلى تمكين المستفيدات من ذوات الاحتياجات الخاصة، من العمل بمهنة صيانة الجوال، الشراكة والدعم من قبل مؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية.

ويهدف البرنامج لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الفتيات من فرص العمل وذلك ضمن سلسلة من البرامج التنموية التي تعدها وتنفذها جمعية اكتفاء للتحويل من الرعوية إلى التنموية وبالتوافق مع رؤية المملكة 2030.

يذكر بأن برنامج صيانة الجوال التدريري الذي تنفذه جمعية "اكتفاء" الخيرية النسائية بالشراكة مع مؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية امتد لـ 6 أسابيع وشمل التدريب والتأهيل على مهارة البيع وخدمة العمال بالإضافة إلى دورة متخصصة في صيانة الجوال، واستهدف الفتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة المسجلة ببياناتهم لدى الجمعية ضمن المسوح الميدانية للمناطق العشوائية بمحافظة جدة.



1600 وظيفة في برنامج جدة لـ "التوطين"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/574900>

واس - جدة

بدأ البرنامج التدريبي لتوطين الوظائف بمحافظة جدة في استقبال طلبات الراغبين في الاستفادة مما يقدمه من فرص تدريبية للمنافسة على الوظائف القائمة في منافذ البيع بقطاعات التجزئة عبر منصته الإلكترونية www.jeddahtawteen.org الذي تنفذه جامعة جدة مع صندوق الموارد البشرية "هدف" بمنطقة مكة المكرمة، بالشراكة مع فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، والغرفة التجارية الصناعية بجدة. وأفاد المسؤول التنفيذي عن البرنامج الدكتور إباد الأحمد، أن البرنامج سيوفر في مرحلته الأولى 1600 فرصة تدريبية منتهية بالتوظيف، ويستهدف توطين 5 آلاف وظيفة بالقطاع الخاص بكونه الموظف الرئيس لقوة العمل الوطنية في المرحلة المقبلة، من خلال تقديم العديد من الحقائق التدريبية وبرامج التأهيل والتهيئة للكوادر الوطنية القائم على أسس أكاديمية محترفة، منوها بتجاوب العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الوطنية للإسهام الفاعلة في دعم البرنامج.



أمير القصيم: مساكن للمحتاجين من ذوي الدخل المحدود استقبل المهنيين بشهر رمضان في جلسته الأسبوعية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/574854>

واس - بريدة

A A رفع صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم التهنية لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

جاء ذلك في خلال جلسة سموه الأسبوعية مساء أمس الأول في قصر التوحيد بمدينة بريدة، خلال استقباله جموع المواطنين الذين قدموا للسلام على سموه وتهنئته بحلول شهر رمضان المبارك، بحضور أصحاب المعالي والفضيلة والمشايخ ووكلاء الإمارة ومسؤولي القطاعات الحكومية والخاصة وأهالي المنطقة، وقد بادلهم سموه التهنية، سائلاً الله تعالى أن يجعله شهر خير وبركة على المملكة وقادتها، والشعب السعودي النبيل، والأمتين العربية والإسلامية، وأن يعيد هذه المناسبة على الجميع أعواماً عديدة، وأن يديم على الوطن نعمة الأمن والأمان والمزيد من الخير والرخاء في ظل قيادتها الحكيمة - أيدها الله -، وأن يتقبل من الجميع صيام هذا الشهر وقيامه.

ولفت سموه الانتباه إلى أهمية استشعار نعمة احتضان البلاد للحرمين الشريفين، التي شرف الله جل وعلا قيادة هذا البلاد وشعبها بخدمتهما وخدمة قاصديهما، داعياً المولى عز وجل أن ينصر دينه ويعلي كلمته، وأن ينصر جنودنا البواسل في

الحد الجنوبي وأن يحفظهم ويسدد رميهم ويخزل كل عدو لهم، وأن يردهم سالمين غانمين، وأن يرحم شهداءهم ويشفي مصابهم.

وأشار سمو أمير منطقة القصيم رئيس مجلس إدارة جمعية الإسكان الأهلية، خلال الجلسة إلى أن الجمعية هدفها البحث عن المحتاجين للسكن من ذوي الدخل المحدود والوصول إليهم ومساعدتهم في توفير المسكن الملائم لهم، الذي يُعد من واجباتها، مشيداً بدور أهل الخير والموسرين ورجال الأعمال على تفاعلهم مع نشاط الجمعية بالدعم والمساندة.



إطلاق نظام للتجارة الإلكترونية وغرامة المخالفين تصل إلى مليون «التجارة»: 4 قضايا غش تجاري تحول للنيابة يومياً.. و«العمل» تحذر من استغلال الأطفال تسويقياً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 رمضان 1439هـ - 22 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1643203>

«A»

حازم المطيري (الرياض) @almoteri75 (تصوير: عبدالعزيز الجابر)
كشف ملتقى متحدثي الأجهزة الحكومية حول الإعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي، قرب صدور نظام للتجارة الإلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي والتي تصل فيه عقوبة المخالفين له إلى مليون ريال، كما سيطلق ميثاق أخلاقي للمعلنين على تلك المنصات.
وأكد الرئيس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك عبدالله النعيم أن الجمعية لا تقف ضد المعلنين من المشاهير، ولكن هنالك بعض المشاهير من مواقع التواصل الاجتماعي يعلنون عن مستودعات تجميل أو بضائع أخرى مخالفة للأنظمة، والجمعية ستستخدم السلاح الإيجابي مع الانتشار الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي.
وأشار النعيم إلى أن هناك تنظيمات لابد من اتباعها والالتزام بها حتى وإن ادعى البعض أنها قديمة أو معقدة لا تواكب المستقبل، محذراً من المبالغة في الإعلانات وأن الشركات قد تتصل من المسؤولية وتقع على المؤثر، داعياً إلى عدم الإعلان عن منتجات مغشوشة أو مجهولة المصدر، مؤكداً أن رسالة واحدة من مؤثر قد توعي الملايين من المواطنين، مشدداً على ضرورة تحري الدقة والتأكد قبل الإعلان.
جاء ذلك خلال تنظيم جمعية حماية المستهلك بمشاركة وزارة الثقافة والإعلام، ملتقى متحدثي الأجهزة الحكومية حول الإعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي أمس (الاثنين) بمدينة الرياض، بحضور عدد كبير من متحدثي الأجهزة والإعلاميين ومشاهير شبكات التواصل الاجتماعي.
وأكد المتحدث باسم وزارة التجارة والاستثمار عبدالرحمن الحسين أن الأجهزة الحكومية هي أكبر داعم لمشاهير التواصل الإلكتروني وهناك بعض السلبيات التي سنعمل على مراجعتها بهدف الوصول لخدمة المستهلك، مضيفاً أن السلع المغشوشة وصلت لدرجة الاحترافية، مشدداً على ضرورة التأكد من السلع خصوصاً البارزة من خلال موثوقية مصادرها.
وأشار الحسين إلى أن بعض السلع المغشوشة يكون مصدرها داخلياً وخارجياً، ولدينا تعاون مع الأجهزة الحكومية لتتبع سلسلة الإمداد للسلع المغشوشة، مؤكداً أن الوزارة تقوم يومياً بتحويل من 3 إلى 4 قضايا في الغش التجاري إلى النيابة العامة، لافتاً إلى أن مليارات الريالات تغادر المملكة بسبب السلع المغشوشة، مبيناً أنه يتم العمل لإطلاق رقم بلاغات مشترك يحتوي على جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة لجمع شكاوى المستهلكين.

وبين أن الجهات الرقابية ضبطت في الربع الأول من العام الحالي 9 ملايين سلعة مغشوشة، بينما ضبطت الجهات ذاتها في عام (2017) 4 ملايين سلعة مغشوشة. وكشف الحسين أن وزارة التجارة والاستثمار انتهت من صياغة نظام التجارة الإلكتروني، وسيكون الإعلان الإلكتروني من ضمن النظام، كاشفاً أن مخالفة نظام الإعلان الإلكتروني في نظام التجارة الإلكترونية تصل إلى مليون ريال. وأشار إلى أن الوزارة تستقبل 42 شكوى ضد المتاجر الإلكترونية بشكل يومي، مؤكداً أن حجم التجارة الإلكترونية تبلغ 30 مليار ريال.

من جهته، أشار المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل إلى دور الفيديوهات السلبية في تأثيرها على الأسر، مضيفاً أن هناك مخالفات واضحة يتم رصدها يومياً تتعلق بالتجار في البشر ويتم تحويلها إلى الأمن العام، موضحاً أن بعض العمالة المنزلية تعتبر خطراً أمنياً على صحة الأسر ولدينا تعاون مع جميع المؤثرين في رصد الحالات وإبصارها للوزارة لاتخاذ اللازم، مؤكداً أن استغلال الأطفال في الجانب التسويقي مخالفة صريحة للنظام. من جانب آخر، أكد المتحدث باسم وزارة الصحة مشعل الربيعان أن دور المؤثرين واضح في الرأي العام والتوعية والتسويق والإعلان، مضيفاً أنه هناك قيود يجب الالتزام بها خصوصاً في ما يتعلق بالإعلان عن الأطباء والعيادات والأجهزة الطبية، موضحاً أن الترويج للأجهزة المغشوشة يؤدي إلى كوارث على صحة الناس، مبيناً أن بعض المعلنين من المشاهير تسببوا في إعاقة أو وفاة أشخاص جراء إعلان لجهات غير مرخصة، وبالتالي على هؤلاء المشاهير التأكد من تصاريح تلك المنشآت الطبية، مؤكداً أن هناك نظاماً سيطر من خلال بوابة الوزارة للتنظيم والرد على الاستفسارات. من جانبه، أكد المتحدث باسم الهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور عبدالرحمن السلطان أن أدوات التجميل يجوز الإعلان عنها شريطة إدراجها في موقع الهيئة، إضافة إلى الأجهزة والمنتجات الطبية. وحول الإعلان عن الأدوية قال السلطان إن هناك نوعين من الأدوية: أدوية غير وصفية ومسموح الإعلان عنها والأخرى بوصفة ويمنع الإعلان عنها.

من جهته، أكد المتحدث باسم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، عبدالله الشملاني، أن الهيئة قطعت شوطاً كبيراً لتحديد الميثاق الأخلاقي للتواصل الاجتماعي والتي تهدف إلى تشكيل وصياغة ميثاق تفاعلي ومرجع موحد للإعلام الاجتماعي بالمملكة إلى جانب إيجاد ثقافة إعلامية متميزة في قنوات الحوار، كما عكفت في إعداد مسودة للميثاق الأخلاقي بمشاركة المؤثرين في عدد من مناطق المملكة.

يشار إلى أن الملتقى تناول عدداً من المحاور التي تمثلت في دور الأجهزة الحكومية في حماية المستهلك حول الإعلانات المضللة في مواقع التواصل الاجتماعي، وأثر الإعلانات المضللة للمشاهير، ودور الأجهزة الحكومية في توعية المؤثرين وعدم تضليل الجمهور، وحقوق وواجبات المعلن والمحظورات، إلى جانب التحديات التي تواجه الأجهزة الحكومية حول الإعلانات المضللة للمشاهير، واستعراض أبرز الشكاوى التي تتعلق بالقطاعات الحكومية.



«الشورى» لـ عكاظ: «مكافحة التحرش» لم يتعثر.. والمجلس

تريث

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1643199>

«عكاظ» (الرياض: Okaz_Online @)

رفض المتحدث لمجلس الشورى محمد المهنا، ما ذهب إليه «عكاظ» في وصف توصية مكافحة التحرش بـ«المتعثرة»، في الخبر الذي نشرته الصحيفة بعنوان «مصادر لـ «عكاظ»: قانون مكافحة التحرش سيرى النور قريباً»، مؤكداً أن الموضوع يأخذ حيزاً مهماً ضمن جهود المجلس.

وأوضح المهنا، في معرض تعقيبه على «عكاظ»، أن عدداً من أعضاء المجلس بادروا في وقت سابق- إلى اقتراح مشروع نظام مكافحة التحرش من الجنسين»، وأنه تم تأجيل طرح مشروع النظام للمناقشة أمام المجلس، عازياً التأجيل إلى ورود «موضوع يتعلق بالابتزاز من جهات عليا إلى المجلس، والتوجيه بضمه إلى مشروع نظام مكافحة التحرش الذي يدرسه المجلس.»

كشف المهنا تريت مجلس الشورى في مناقشة المشروع لصدور توجيه لوزارة الداخلية لإعداد مشروع نظام مكافحة التحرش، مضيفاً «ما أوجب التريث في مناقشة ما لدى المجلس إلى حين ورود مشروع النظام المعد من قبل وزارة الداخلية



تغيير مسمى لجنة حقوق المرضى وتطوير مهامها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338196&CategoryID=5

المجاردة: محمد آل عمر 2018-05-22 2:27 AM

وجّه وزير الصحة توفيق الربيعية بتغيير مسمى لجنة حقوق وعلاقات المرضى بمديريات الشؤون الصحية، إلى مسمى «المجلس الاستشاري للمرضى وأسرهم»، على أن يشكل المجلس الاستشاري للمرضى وأسرهم بمديريات الشؤون الصحية، برئاسة المدير العام للشؤون الصحية، وعضوية مساعد المدير العام للخدمات العلاجية، ومساعد المدير العام للصحة العامة وإدارة الجودة وسلامة المريض، وممثلين من المرضى أو أسرهم، حسب المعايير المدرجة في الدليل، ومدير إدارة تجربة المريض بالمديرية أمينا للمجلس .

مهام المجلس

- تمثيل وجهات نظر المرضى وأسرهم بشأن تجربتهم خلال تلقي الرعاية الصحية في المنطقة
- تقديم الاستشارات لتعزيز ودعم المبادرات والعمل كجهة استشارية
- المشاركة في المنتديات التعليمية والمشاركة في صناعة السياسات
- التواصل مع مراكز تجربة المريض في الوزارة
- الحصول على أي معلومات مطلوبة لتحليل أي نشاط ضمن اختصاصاتها
- الرفع بالتوصيات للإدارات المعنية، على أن يتم الرد خلال 5 أيام عمل للمديريات و3 أيام عمل للمستشفيات
- مراجعة تقارير مجالس المنشآت
- مراجعة تقارير 937 برنامج قياس والنظر للتحديثات وفرص التحسين
- يتم تفعيل المجالس في جميع المديريات والمنشآت الصحية لإشراك المرضى وأسرهم
- يحق لرئيس المجلس دعوة من يراه من الإدارات لحضور اجتماع المجلس
- على أن يبلغ هذا القرار لمن يلزم، لاعتماده والتمشي بموجبه من تاريخ صدور القرار

السعودية تشارك في اجتماع دولي لمكافحة الفساد وحماية النزاهة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4582323>

تشارك المملكة العربية السعودية اليوم، في اجتماع بارز تعقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناسبة الذكرى الـ15 لاعتماد اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في حضور رئيس الجمعية ميروسلاف لاتشاك، والأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريش. ويرأس الوفد السعودي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن.

ويناقش الاجتماع أبرز التطورات وأفضل الأساليب لتطبيق اتفاق مكافحة الفساد، ويستعرض رئيس الجمعية العامة خلاله أبرز الملاحظات حول تنفيذ الاتفاق.

ويلقي المحيسن كلمة باسم المملكة، يبرز من خلالها جهود السعودية محلياً ودولياً في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، تماشياً مع «رؤية المملكة 2030».

يذكر أن السعودية، أصبحت دولة طرفاً في اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بعد مصادقة مجلس الوزراء عليه في العام 2013. ويبلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاق 184 دولة.

مجلس الوزراء يوافق على تنظيم هيئات تطوير المناطق والمدن و• لوائح الهيئات»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4582315>

وافق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بهيئات تطوير المناطق والمدن، على تنظيم هيئات تطوير المناطق والمدن واللانحتين المالية والإدارية للهيئات، وعدد من الترتيبات في هذا الشأن، من بينها تعديل اسم (هيئة تطوير المدينة المنورة) إلى (هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة)، وتعديل اسم هيئات تطوير المناطق والمدن الحالية، وذلك بحذف كلمة «العليا» أينما وردت في الأنظمة والتنظيمات والمراسيم والأوامر والقرارات واللوائح والتعليمات.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في قصر السلام بجدة أمس (الثلاثاء)، عن شكره وتقديره لقادة الدول الشقيقة ولأبناء المملكة على ما عبروا عنه من تمنيات طيبة ومشاعر صادقة وتهانٍ بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، سائلاً الله العلي القدير أن لا يحرم جميع المسلمين فضله وأن يتقبل منهم أعمالهم الصالحة في هذا الشهر الكريم شهر الرحمة والمغفرة.

كما أطلع المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وما تم خلاله من إدانة المملكة لما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل من عدوان بشع من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتجديد التأكيد على ثوابت المملكة تجاه القضية الفلسطينية، ودعمها للأشقاء الفلسطينيين في استعادة حقوقهم المشروعة، وكذلك فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وما جرى خلاله من استعراض لأبرز تطورات

الأحداث في المنطقة والجهود المبذولة تجاهها. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء شدد على مضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، التي وجهها إلى شعب المملكة وللمسلمين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، وما اشتملت عليه من دعوات صادقة وابتهاال للمولى جل وعلا أن يحمل شهر رمضان في ظلالة هذا العام للأمة الإسلامية وللعالم أجمع الأمن والاستقرار والمحبة والسلام، وأن يعين المملكة على مواصلة ما شرفها الله به من خدمة قاصدي الحرمين الشريفين من الحجاج والمعتمرين والزوار، حيث ظلت المملكة منذ تأسيسها تعمل جاهدة للإبقاء على الصورة المشرفة التي اتسم بها الدين الإسلامي، والعمل على الذود عن حياضه والسعي في خدمة مصالح المسلمين والقضايا الإسلامية، وعملت وما زالت تعمل بكل ما أوتيت من إمكانيات وثقل سياسي ومكانة دولية على محاربة التطرف والإرهاب، والتأكيد على أنهما لا ينتميان إلى دين أو ملة أو ثقافة، والتصدي لكل ما يفسد على العالم أمنه واستقراره.

الترحيب بقراري الوزاري «العربي» و«الإسلامي» بشأن فلسطين
وبين أن المجلس تطرق إلى الجهود والمواقف العربية والإسلامية التي تبلورت خلال الأيام الماضية لمواجهة العدوان الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ورحب في هذا السياق بالقرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى وزراء الخارجية، الذي عقد في القاهرة برئاسة المملكة، الذي جاء بعنوان «مواجهة قيام الولايات المتحدة الأميركية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة وتطورات الأوضاع وإدانة الجرائم التي يقرتها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين». كما رحب بالبيان الختامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي اختتمت في إسطنبول، ودعوته لإنشاء لجنة خبراء دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المتظاهرين السلميين العزل في قطاع غزة، وبالقرار الذي اتخذته مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جلسته الطارئة في جنيف لمناقشة الأحداث في غزة، المتضمن تشكيل لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني كافة، وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأعرب مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجوم المسلح الذي استهدف كنيسة في الشيشان الروسية، مجدداً موقف المملكة الراض لجميع أشكال العنف والتطرف والإرهاب، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب روسيا الاتحادية.

معالجة زحف الرمال على الطرق والتخفيف من أثارها
أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد بأن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في درسها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة النقل، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (12- 39 / 39 د) وتاريخ 18 / 7 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء قيام وزارة النقل بتنفيذ الحلول الخاصة بمعالجة زحف الرمال على الطرق والتخفيف من أثارها، الواردة في الدراسة المعدة بناءً على الأمر السامي رقم (21671) وتاريخ 7 / 6 / 1435هـ.

كما قرر مجلس الوزراء تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الكوري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الحماية الاجتماعية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ووزارة الصحة والرفاه في كوريا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقريران السنويان لكل من: ديوان المظالم، وديوان المراقبة العامة، عن عامين مابين سابقين، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات وتعيين بالمرتبتين الـ 14 والـ 15
وافق مجلس الوزراء على ترقيات وتعيين بالمرتبتين الـ 14 والـ 15، وذلك على النحو الآتي: ترقية سعد بن عبدالله بن سليمان اليوسف، إلى وظيفة مستشار بترول بالمرتبة الـ 15 بوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. ترقية المهندس عادل بن عبدالله بن عبدالرحمن السالم لى وظيفة مستشار تنمية قروية بالمرتبة الـ 14 بأمانة منطقة الرياض. ترقية عبدالكريم بن أحمد بن حسن فلمبان إلى وظيفة المدير العام للإدارة الهندسية بالمرتبة الـ 14 بوزارة الخارجية. تعيين جواهر بنت صالح بن عبدالرحمن الشثري على وظيفة المدير العام للتدريب والابتعاث بالمرتبة الـ 14 بوزارة التعليم، وترقية محمد بن عبدالله بن نعيمش الحربي إلى وظيفة مستشار ضمان اجتماعي بالمرتبة الـ 14 بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

النيابة العامة: تشجيع الأطفال على التدخين توجب المساءلة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1683288>

الرياض - فهد اللويحي
أكدت النيابة العامة أن تشجيع الطفل على التدخين أو عرض المشاهد التي تشجع على ذلك، أو بيعه له، أو استخدامه في شرائه أو إنتاجه أو بيعه أو الدعاية له، أو بيع ألعاب أو حلوى مصنعة على هيئة سجائر أو أداة من أدواته، أو التدخين أثناء وجوده، محظورات توجب المساءلة بموجب نظام حماية الطفل.
وكان النائب العام الشيخ سعود المعجب قد وجه بالقبض على شخص ظهر في مقطع فيديو وهو يعلم طفلاً تعاطي الدخان. وأوضح مصدر في النيابة العامة أن ذلك يأتي انطلاقاً من الدور الذي تضطلع به النيابة العامة في حماية المجتمع ومساءلة من يتجاوز الأنظمة وإحالة للقضاء لينال جزاؤه، وإيماناً وبقينا منها لما أنيط بها من الحق بتحريك الدعوى الجزائية تجاه أي كان بمن فيهم والدي الطفل أو من يقوم على رعايته إذا ثبت وجود شبهة جنائية.
وكانت النيابة العامة قد نشطت مؤخراً برصد جميع التجاوزات وملاحقة أصحابها حفاظاً على أمن المجتمع وسلامة أفراد من أصحاب بعض التجاوزات.



«الفصل» يشهد توقيع اتفاقيات تمكين الأسر المنتجة

للاستفادة من المقاصف المدرسية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/574868>

المدينة- جدة
شهد مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل ونائبه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن بندر، توقيع اتفاقيات لمبادرة تمكين الأسر المنتجة للاستفادة من المقاصف المدرسية «أسر»، التي يقودها مركز التكامل التنموي بالإمارة، وتستهدف أكثر من 480 أسرة في مختلف محافظات المنطقة، وذلك بعد نجاح المرحلتين الأولى والثانية في محافظات جدة وراية والليث وأضم.
وقدّم الأمير خالد الفيصل شكره للقائمين على المبادرة قائلاً «أمدُّ يدي وأشدُّ على يد كل من ساهم في إنجاح هذا المشروع الخيري وذلك ليس غريباً على الإنسان السعودي، فشكراً للجميع»
وتنص الاتفاقيات على تجهيز وتهيئة وتدريب الأسر من خلال دورات تدريبية مكثفة في البرامج التسويقية وإدارة الأعمال، وخلق بيئة عمل منتجة وصحية لقطاع التعليم بمنطقة مكة المكرمة، يأتي ذلك ابتداءً من الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي والتي يتم ترشيحها وفق اللوائح والبيانات المطلوبة.
وتخدم المبادرة الأسر الضمانية المنتجة في محافظات منطقة مكة المكرمة وتمكّن الفئات الأشد حاجة من المشاركة الفاعلة والاندماج الكامل في المجتمع وضمان استقلاليتهم عن طريق دخولهم سوق العمل إلى جانب خلق فرص عمل للمواطنين

بتمكينهم من الاستثمار في مجال المقاصف المدرسية من خلال تشغيلها أو تسويق منتجاتهم لتكون منافذ بيع دائمة بما لا يتعارض مع الجودة في تقديم خدمات التغذية المدرسية ويتفق مع الاشتراطات الصحية المعتمدة في المقاصف المدرسية.



4 قضايا غش تجاري تحال للنياحة العامة يومياً

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338260&CategoryID=5

الرياض: بندر التركي 23-05-2018 1:41 AM

أشار المتحدث الرسمي لوزارة التجارة والاستثمار عبدالرحمن الحسين إلى أن بعض السلع المغشوشة يكون مصدرها داخلياً وخارجياً، وأن الوزارة لديها تعاون مع الأجهزة الحكومية لتتبع سلسلة الإمداد للسلع المغشوشة، مؤكداً أن الوزارة تقوم يومياً بتحويل 4 قضايا في الغش التجاري إلى النيابة العامة، لافتاً إلى أن مليارات الريالات تغادر المملكة بسبب السلع المغشوشة.

جاء ذلك خلال ملتقى متحدثي الأجهزة الحكومية التي نظمتها جمعية حماية المستهلك، بمشاركة وزارة الثقافة والإعلام حول الإعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي مساء أول من أمس بالرياض.

قال الحسين إن «الأجهزة الحكومية هي أكبر داعم للمؤثرين، وهناك بعض السليبيات التي سنعمل على مراجعتها بهدف الوصول لخدمة المستهلك»، مضيفاً أن السلع المغشوشة وصلت لدرجة الاحترافية، مشدداً على ضرورة التأكد من السلع خصوصاً البارزة من خلال موثوقية مصادرها.

من جهته، لفت المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل إلى دور الفيديوهات السلبية في تأثيرها على الأسر، مضيفاً أن هناك مخالفات واضحة يتم رصدها يومياً تتعلق بالاتجار في البشر ويتم تحويلها إلى الأمن العام، موضحاً أن بعض العمالة المنزلية تعتبر خطراً أمنياً على صحة الأسر.

من جانبه، أوضح المتحدث الرسمي لوزارة الصحة مشعل الربيعان، أن دور المؤثرين واضح في الرأي العام والتوعية والتسويق والإعلان، مضيفاً أنه هناك قيوداً يجب الالتزام بها خصوصاً فيما يتعلق بالإعلان عن الأطباء والعيادات والأجهزة الطبية.

أما المتحدث الهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور عبدالرحمن السلطان، فقد ذكر أن الحرص على توفير الغذاء والدواء هي رسالة الهيئة، مبيهاً أن أدوات التجميل يجوز الإعلان عنها شريطة إدراجها في موقع الهيئة، إضافة إلى الأجهزة والمنتجات الطبية.

الميثاق الأخلاقي المتحدث باسم الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع عبدالله الشملاني، أكد أن الهيئة قطعت شوطاً كبيراً لتحديد الميثاق الأخلاقي للتواصل الاجتماعي والذي يهدف إلى تشكيل وصياغة ميثاق تفاعلي ومرجع موحد للإعلام الاجتماعي بالمملكة إلى جانب إيجاد ثقافة إعلامية متميزة في قنوات الحوار.

تحري الدقة دعا الرئيس التنفيذي لجمعية حماية المستهلك عبدالله النعيم إلى عدم الإعلان عن منتجات مغشوشة أو مجهولة المصدر، مؤكداً أن رسالة واحدة من مؤثر قد توعي الملايين من المواطنين، مشدداً على ضرورة تحري الدقة والتأكد قبل الإعلان، وفي نهاية كلمته قدم النعيم الشكر لوزارة الثقافة والإعلام لإصدارها اللائحة التنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني.

كلية لذوي الإعاقة البصرية في جامعة محمد بن فهد

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338259&CategoryID=5

جدة: ريان الجهني 23-05-2018 1:39 AM

كشف مجلس أمناء جامعة الأمير محمد بن فهد، عن إنشاء كلية الأمير سلطان بن عبدالعزيز لذوي الإعاقة البصرية قريباً، وهي كلية فريدة من نوعها في الشرق الأوسط، تهدف إلى تأهيل وإعداد ذوي الإعاقة البصرية إلى مرحلة البكالوريوس، حيث ستقام على مساحة 30 ألف متر مربع.

جاء ذلك خلال أعمال الاجتماع الثامن لمجلس أمناء الجامعة، برئاسة رئيس مجلس الأمناء الأمير محمد بن فهد بجدة، والذي أكد من خلاله على عدد من التوصيات التي تستهدف تعزيز عملية التحديث والتطوير والتوسع الأكاديمي في الجامعة خلال الفترة المقبلة، ومن أبرز هذه التوصيات استحداث عدد من الكليات العملية والنظرية، من بينها إنشاء كلية للعمارة، وكلية للقانون، وكلية للطب، فضلاً عن إنشاء مستشفى جامعي، ومركز للدراسات الاستشرافية.

وأوضح الأمير محمد بن فهد «أن هذا الاجتماع يأتي في ظل الاهتمام المتزايد بالتعليم من لدن حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده، واستجابة لمتطلبات التنمية التي تشهدها البلاد في كافة المجالات، وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020.»

وأكد رئيس مجلس الأمناء، أن الجامعة هي حصاد عمل تكاملي مشترك من أبناء المنطقة الشرقية، توجت بهذه الجامعة النوعية، والتي قدمت للوطن أكثر من 2800 خريج وخريجة يشاركون في تنمية البلاد، كما أن الجامعة استجابة لاحتياجات التنمية بالمملكة تسعى إلى التوسع في برامجها وتخصصاتها وطرح المزيد من الكليات، لاستيعاب أعداد أكبر من الطلاب والطالبات، وتعمل الجامعة حالياً على إنشاء كلية للعمارة وأخرى للقانون مع طرح برنامجي ماجستير وبرنامج دكتوراه في إدارة الأعمال.



«التدريب التقني» تسهم في توظيف 17 ألف من خريجيها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4582388>

أعلنت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني توفير 17247 فرصة وظيفية لخريجيها من الكليات التقنية والمعاهد الصناعية ومعاهد العمارة والتشييد المنتشرة في مختلف مناطق المملكة خلال العام التدريبي الحالي 1438-1439 هـ. وأوضح مدير إدارة التنسيق الوظيفي في المؤسسة سلطان الخثلان، أن لقاءات التوظيف التي نظمتها المؤسسة أسهمت بشكل كبير في حصر تلك الفرص من أكثر من 830 جهة من قطاعات الأعمال المتنوعة، كما حرصت المؤسسة على تزويد قطاع العمل ببيانات الخريجين من خلال منصة تقني إلكترونية التي تسهم في الربط بين الخريج وسوق العمل عبر نشر السير الذاتية للخريجين بشكل احترافي وعبر منهجية واضحة تضمن التواصل والحصول على البيانات المطلوبة بكل يسر وسهولة، كما تضمن العمل على عقد الدورات التدريبية المتخصصة لتهيئة الخريجين لسوق العمل ومدعم بالمهارات اللازمة للحياة الوظيفية.

وبين أن لقاءات التوظيف أسهمت في تقليل نسبة خريجي المؤسسة المسجلين ببرنامج حافز وفق آخر احصائية إلى أقل من 3 في المئة، مشيراً إلى أن خريجي وخريجات برامج المؤسسة يحظون باهتمام كبير من قطاعات الأعمال المختلفة

لاستقطابهم، ما يعد مؤشراً واضحاً على ثقة تلك القطاعات في كفاءة خريجي وخريجات برامج التدريب التقني والمهني والتخصصات التي تدرب عليها المؤسسة، ومقابلة الحاجة المتنامية إلى الأيدي الوطنية الماهرة والمدرّبة. وأكد الختلان أن المؤسسة أعدت خطة سنوية لعقد لقاءات التوظيف بمختلف مناطق المملكة، وستستمر في زيادة لقاءات التوظيف وأيام المهن في السنوات القادمة تماشياً مع برامج الهوية الجديدة للمؤسسة التي تهدف إلى تطوير مفهوم التدريب التقني والمهني، وإتاحة الفرص الوظيفية لمتدربيها في المجالات التقنية والمهنية، بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020.

.. وإبرام مذكرة تفاهم لتحقيق الجودة أثمرت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مذكرة تفاهم مع الجمعية السعودية للجودة، لتحقيق الأهداف المشتركة بمجالات الجودة ولتحسين كفاءة الأداء والاعتماد التي تخدم أهداف الطرفين الاستراتيجية. وتشمل المذكرة المبرمة في المؤسسة أمس (الأربعاء)، التعاون بين الطرفين بمشاركة الأبحاث والدراسات والخبرات بمجالات الجودة، التي تخدم تطلعات وأهداف الطرفين الاستراتيجية، وعقد برامج تدريب وتأهيل في مجالات الجودة، إضافة إلى تأهيل واعتماد ممارسي الجودة من منسوبي المؤسسة، والتعاون في تأهيل مختصين بالجودة بالمؤسسة وتدريب منسوبيها للحصول على جائزة الملك عبدالعزيز للجودة، إضافة إلى التعاون المشترك في دراسة جدوى افتتاح تخصص بمجال الجودة في الكليات التقنية، ونشر ثقافة الجودة بوحدة المؤسسة. يذكر أن المؤسسة أطلقت هويتها الجديدة، التي تتضمن إطلاق العديد من المبادرات والبرامج التطويرية، وعمل شركات استراتيجية مع الجهات ذات العلاقة لدعم أطر التفاهم وتبادل الخبرات، بما يتوافق مع دور المؤسسة لتحقيق رؤية المملكة 2030.



«الشورى» يناقش مشروع نظام مكافحة جريمة التحرش الاثنين المقبل

المصدر: جريدة ارياض الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1683615>

الرياض - محمد الشيباني يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الأربعين التي يعقدها الاثنين القادم تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام مكافحة جريمة التحرش الذي أعدته وزارة الداخلية وذلك بناءً على الأمر السامي الكريم ورفعته الوزارة لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله-. وتمت إحالة المشروع من المقام السامي إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتمت مناقشته بمشاركة الجهات ذات العلاقة ومن ثم أحيل إلى مجلس الشورى لدراسته والتصويت عليه وبعد ذلك يرفع قرار المجلس بشأنه إلى مقام خادم الحرمين الشريفين حسب نظام المجلس. ويتكون مشروع النظام من ثماني مواد، ويهدف إلى مكافحة جريمة التحرش، والحيلولة دون وقوعها، وتطبيق العقوبة على مرتكبيها، وحماية المجني عليه، وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحرية الشخصية التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة. ومما تجدر الإشارة إليه أن خادم الحرمين الشريفين وجه وزارة الداخلية بإعداد هذا النظام نظراً لما يشكله التحرش من خطورة وأثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وتناغمه مع قيم ديننا الإسلامي الحنيف، وضرورة سن نظام يجرم ذلك، ويحدد العقوبات اللازمة التي تمنع بشكل قاطع مثل هذه الأفعال.

رئيس نزاهة: دعم وتوجيهات القيادة كان لها بالغ الأثر في جهود المملكة لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م
<http://www.alriyadh.com/1683449>

الرياض - واس

أشاد معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - للجهود المبذولة في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، عاداً توجيهاته - أيده الله - في هذا الخصوص كان لها بالغ الأثر فيما تحقق من عمل الجهات المختصة في سبيل مكافحة الفساد. وقال معاليه في كلمة ألقاها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: إن جهود مكافحة الفساد لا يمكن أن تحقق النجاحات المأمولة منها، ما لم تكن وفقاً لرؤية واضحة، وبدعم سياسي، وجهود تكاملية على المستويين الوطني والدولي، ولذلك فقد أطلقت المملكة رؤيتها (2030)، جاعلة "الشفافية" و"النزاهة" و"مكافحة الفساد" من مرتكزاتها الرئيسية، ومتخذة في ذلك نهجاً دستورياً راسخاً من مقولة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بأن "المملكة لا تعطي أيّاً كان حصانة في قضايا الفساد".

وبين الدكتور المحيسن أن المملكة من أوائل الدول التي أنهت استعراضها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدورتيها الأولى والثانية، حيث أبرز الاستعراض عدداً من الممارسات المثلى والتجارب الناجحة في جميع فصول الاتفاقية التي تم استعراضها، مشيراً إلى أن المملكة تعمل على استيفاء الملاحظات الواردة في الاستعراض، وقد استكملت اللجان المشكلة لهذا الغرض مراحل متقدمة في استيفاء المتطلبات التشريعية لذلك.

وشكر معاليه الأمانة العامة للأمم المتحدة على عقد الاجتماع، كما شكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده المتميزة التي يقوم بها مع الدول الأطراف في سبيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وثنى رئيس هيئة الفساد في ختام كلمته كل الجهود والمساعدات التي بذلت وما زالت تبذل على الصعيد الدولي، لتحقيق الهدف الأسمى، وهو منع الفساد ومكافحته، مؤكداً أهمية التعاون المشترك بين الدول الأعضاء لمكافحة الفساد وحصره في أضيق نطاق، لتنعم مجتمعاتنا بتنمية مستدامة في بيئات تتسم بالنزاهة والشفافية.

يذكر أن المملكة أصبحت دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد المصادقة عليها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/5) وتاريخ 11/3/1434 هـ، ويبلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية 184 دولة.



5 سيدات في مجلس جمعية فهد بن سلطان الاجتماعية أمير تبوك يرأس الاجتماع الأول ويطلع على البرامج

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م
<http://www.al-madina.com/article/575159>

المدينة - جدة

أعرب صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز أمير منطقة تبوك رئيس مجلس إدارة جمعية الأمير فهد بن سلطان الاجتماعية عن فخره بوجود خمس عناصر نسائية في مجلس إدارة الجمعية، وهنا سموه الأعضاء الجدد بمناسبة تشكيل المجلس في دورته الجديدة بعد أن تم انتخابهم. جاء ذلك خلال ترؤس سموه في مكتبه أمس الاجتماع الأول لمجلس إدارة الجمعية في دورته الخامسة 1439-1443هـ، بحضور الأعضاء. وشكر سموه الأعضاء السابقين على ما قدموه، وأشاد بما يحظى به القطاع الخيري بالمملكة من دعم واهتمام من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- لخدمة المواطن في شتى المجالات ودعم آلية العمل الخيري، منوهاً بجهود الجمعية وقال: نسعى أن تواكب الجمعية النهضة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا في شتى المجالات وتتماشى مع رؤية المملكة 2030، وأكد سموه حرص المجلس أن يضم كافة الخبرات التي يمكن أن تدعم أعمال الجمعية، كما شدد على أهمية التواصل مع المجتمع عبر القنوات الرئيسية ووسائل التواصل الاجتماعي. بعد ذلك اطلع الأمير فهد بن سلطان على تقرير عن برامج ومشروعات الجمعية المختلفة التي تنفذها في مدينة تبوك ومحافظات ومراكز وقرى وهجر المنطقة.



سعود بن نايف: انطلاقة واعدة لتأهيل ودمج المعاقين بالشرقية وافق على الرئاسة الفخرية للجنة الأوقاف بغرفة المنطقة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م
<http://www.al-madina.com/article/575110>

عبدالله المانع

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، وجود انطلاقة واعدة في رعاية وتأهيل المعاقين بالمنطقة، مشيراً إلى الحرص على تعزيز اندماج هذه الفئة المهمة في المجتمع. جاء ذلك خلال رعاية سموه، أمس، احتفال جمعية المعاقين بالمنطقة الشرقية «إيفاء»، باليوبيل الفضي، ومرور 25 عاماً على تأسيسها، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب أمير المنطقة الشرقية. وقال سموه خلال كلمته في الحفل: إن القيادة الرشيدة، تعمل على الاهتمام بذوي الإعاقة على مستوى، حيث شملت خدماتهم كل أنحاء المملكة على النطاقين الحكومي والأهلي، مشيراً إلى أن المنطقة الشرقية تشهد انطلاقة واعدة في خدمات ورعاية وتأهيل ودمج المعاقين من الجنسين. وأضاف سموه: إن الفترة الماضية شهدت نقلة حضارية نوعية في خدمات ورعاية وتأهيل المعاقين، وذلك بهدف الاستفادة من القدرات الكامنة لديهم والعمل على الاستفادة منهم خلال مشاركتهم في الحياة اليومية. وبيّن سموه أن الإنجازات الكبيرة التي حققتها الجمعية خلال السنوات الماضية، انعكست في شكل جوانب إيجابية كبيرة تحققت على طريق دمج هذه الفئة بالمجتمع.

الرياض: تفعيل • الإسناد القضائي " بالمحكمة العامة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1643684>

«عكاظ» (الرياض [okaz online](https://www.okaz.com.sa))

أبدى قضاة المحكمة العامة في الرياض الرغبة في تفعيل برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة بالمحكمة، لما له من أثر في تسريع إنجاز القضايا وجودة المنتج القضائي من خلال رسم خطة زمنية وموضعية للقضايا المشمولة، وتقديم المشورة العلمية والخبرة القضائية، مع التقيد التام بضوابط تنفيذ البرنامج وعلى رأس ذلك ضمان استقلال القضاء وإعانة الدوائر القضائية في القيام بمهامها وفقا للأصول الشرعية والنظامية. وأوضح مشرف الإدارة العامة للجودة القضائية المشرف على تنفيذ البرنامج بالمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سعد الحقباني، عقب اجتماعه مع رئيس محكمة الرياض الشيخ عبدالله بن محمد العميري وقضاة المحكمة، والمفتش القضائي الشيخ ضاحي العثمان، أنه تم بحث البرنامج ومدى فاعلية تنفيذه في بعض القضايا المنظورة بالمحكمة، مبينا أنه انتهى اللقاء إلى مباركة هذا البرنامج والرغبة في تفعيله بصورة واسعة في المحاكم. وأضاف الحقباني أن الاجتماع حقق الهدف المنشود منه في تبيان الدور المهم الذي يقوم به برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة ومدى فاعلية تنفيذه في بعض القضايا المنظورة بالمحكمة العامة بالرياض، وفي مختلف القضايا المنظورة بالمحاكم. وقال: التجارب السابقة والنتائج الإيجابية التي حققها البرنامج في جودة العمل القضائي ملموسة ودورها كبير جدا في مختلف المحاكم، الأمر الذي يسهم في تطور العمل القضائي وفق الدقة في العمل وتسريع المنجز القضائي.



جوازات عسير تتوعد المتعاملين مع مخالفين أنظمة الإقامة

والعمل

نفذت حملة إعلامية على الطرقات وداخل محافظات قطاع ظهران

الجنوب

المصدر: جريدة سبق الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م

<https://sabq.org/cRVwvjv>

وكالة الأنباء السعودية (واس) - (ظهران الجنوب)

نفذت إدارة جوازات ظهران الجنوب اليوم حملة إعلامية على الطرقات العامة وداخل المحافظات في قطاع ظهران الجنوب عن عقوبات مخالفي قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود وذلك بالتعاون مع البلديات في كل من محافظة ظهران الجنوب والحرية ومركز الفرشة ومركز وادي الحيا.

وأوضح مدير جوازات منطقة عسير اللواء سعد الخالدي، أن الحملة تستهدف المواطنين والمقيمين النظاميين لتحذيرهم من خطورة القيام بنقل المتسللين أو تشغيلهم أو التستر عليهم أو إيوائهم أو مساعدتهم وما يترتب على ذلك من عقوبات وأن هذه الأعمال مخلة بأمن الوطن ومواطنيه.

ودعا اللواء الخالدي المواطنين والوافدين إلى ضرورة الالتزام بالأنظمة والتعليمات التي تمنع التعامل مع مخالفين نظام الإقامة والعمل أو التستر عليهم أو إيوائهم أو نقلهم أو تشغيلهم أو تقديم الدعم لهم لأن ذلك يعرضهم للعقوبات المنصوص عليها نظاماً.



"النيابة العامة": من يثبت مخالفته لنظام الغش التجاري يُمنع من السفر لحين الحكم النهائي

إذا أدين تقضي الجهة المختصة بإبعاد الأجنبي بعد تنفيذ الحكم ولا يسمح بعودته

المصدر: جريدة سبق الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م

<https://sabq.org/Pq9zsR>

ماجد الرفاعي - ينبع

كشفت النيابة العامة عن أن من يُثبت التحقيق ارتكابه مخالفة لأحكام نظام مكافحة الغش التجاري فإنه يُمنع من السفر إلى أن يصدر الحكم النهائي في القضية، وإذا صدر الحكم بالإدانة تقضي الجهة المختصة بإبعاد الأجنبي عن المملكة بعد تنفيذ الحكم، ولا يسمح بعودته إليها للعمل بعد ذلك.

وأكدت النيابة العامة، عبر حسابها الرسمي في "تويتر"، أن للنيابة العامة منع سفر من يثبت التحقيق ارتكابه مخالفة لأحكام ذلك النظام إلى أن يصدر الحكم النهائي في القضية، فإذا صدر الحكم بالإدانة تقضي الجهة المختصة بإبعاد الأجنبي عن المملكة بعد تنفيذ الحكم، ولا يسمح بعودته إليها للعمل بعد ذلك.

«العمل» تستثني وظائف في قطاع الأجهزة الطبية من التوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/23/article_1391441.html

أمل الحمدي من جدة
فيما تستعد محال الأجهزة الطبية لتطبيق قرارات التوطين اعتباراً من 7 كانون الثاني (يناير) 2019، استتنت وزارة العمل عدداً من الوظائف في القطاع باشتراطات معينة.
وعلمت "الاقتصادية" أن الوظائف المستثناة في قطاع الأجهزة الطبية: مدير المنفذ بمدة ستة أشهر من تاريخ تطبيق التوطين، شرط أن يتجاوز مساحة منفذ البيع 1000 متر مربع، وألا يقل عدد السعوديين عن عشرة موظفين في الفترة الزمنية نفسها للوردية الواحدة، وذلك سعياً للتدرج في تطبيق القرار وضمان انتقال المعرفة للموظفين السعوديين. ويسمح للوافدين العاملين في المكتب الرئيس للمنشأة بالوجود في منفذ البيع خارج أوقات الدوام، قبل افتتاحه صباحاً أو بعد إغلاقه مساءً فقط لحاجات تقتضيها مصلحة العمل، فضلاً عن المهن التي يتطلب القيام بها إتقان حرفة معينة أو مهارة فنية أو تخصصاً دقيقاً، وعمال النظافة والتحميل والتنزيل الذين يسمح بوجودهم في منافذ البيع خلال ساعات العمل الرسمية في الأنشطة.
ويجب ألا يمارس العاملون الوافدون في المهن المستثناة أي عمل له علاقة بالبيع أو تقديم خدمة العملاء بأي شكل من الأشكال وألا سيتم تطبيق لائحة العقوبات على المنشأة.
وشددت الوزارة على التزام موظفي المهن المستثناة بزي موحد، إضافة إلى ارتداء بطاقة تعريفية مدون بها اسم العامل وصورته ومهنته واسم المنشأة وختمها، إضافة إلى عبارة غير مصرح له بالبيع، وحال عدم الالتزام سيتم تحرير مخالفة.



ضوابط زواج القاصرات في الشورى

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 رمضان 1439 هـ - 20 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1682643>

د. حسناء عبد العزيز القنيعير

عندما يتمترس الممانعون خلف عدم جواز تحريم ما أحله الله عز وجل، أو أن المباح الثابت بالنص لا يجوز منعه حسب القاعدة الأصولية. أقول إن كان الزواج على إطلاقه مباح كتاباً وسنة، فإن الزواج بالقاصرات إن عدتموه من المباحات فإنه لم يأت به نص لا في القرآن ولا في السنة،
إن الضمير الإنساني الحي هو الذي يرى الضرر ضرراً لأن الدين ينص على أنه "لا ضرر ولا ضرار"، ولأن الإسلام عقيدة وضوح واستقامة، فإنه لا يقوم شيء فيه تبعاً لهوى الأنفس: "وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ" حد أن توصف أموراً بالحلال وأخرى بالحرام وفاء لأجندة متطرفة تصادر حقوق المرأة وأمنها، كالتحرش بها وتزويجها طفلة والوقوف

ضد مصالحها، لذا يخاطب الله سبحانه أولئك المغرمين بالتحليل والتحريم بقوله: "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَقْلِحُونَ." أقول هذا بعد أن أطلعتنا الصحف على تعثر "إضافة ضابط لمشروع الحكومة لتحديد سن أدنى لزواج القاصرات". ومن المبررات التي ساقها الممانعون قولهم إنه: "لا يجوز شرعاً تحريم ما أحله الله دون سبب مشروع، فكيف نمنع دون مبرر من أراد إعفاف نفسه بالحلال ونتركه فريسة للوقوع في الحرام..". عجباً لهذا التبرير، فمن منع الحلال المعقول؟ ومتى كان الإعفاف لا يتم إلا عند الزواج بطفلة؟ وماذا عن الطفلة وهي المعنية بهذا؟ فمنتهى السخرية أن تلصق بها الرغبة في إعفاف نفسها، وهي أصلاً لا تدرك ماذا يعني الزواج؟. فبما له من مبرر تعجز العقول السليمة عن فهمه.

وعندما يتمترس الممانعون خلف عدم جواز تحريم ما أحله الله عز وجل، أو أن المباح الثابت بالنص لا يجوز منعه حسب القاعدة الأصولية. أقول إن كان الزواج على إطلاقه مباح كتاباً وسنة، فإن الزواج بالقاصرات إن عدتموه من المباحات فإنه لم يأت به نص لا في القرآن ولا في السنة، وعليه فإنه حسب "قاعدة تقييد المباح" التي تقول: "إنه يجوز للحاكم المسلم أن يمنع جمهور المسلمين من بعض ما هو مباح في الأصل، إذا ترتب على فعلهم لهذا المباح مفساد أو ضرر، بالمنع أو الإلزام، ووجب على الأمة أن تطيعه فيه". وكذلك قاعدة سد الذرائع ومراعاة الظروف والأحوال، ويعني سدها؛ منعها وتقييدها، إذا أدت إلى مآلات ممنوعة. فكل وسيلة كانت مشروعة في الأصل، توسل بها، أو كانت في ذاتها في ظل ظرف من الظروف- تؤدي إلى نتائج غير مشروعة؛ أو إلى خلاف قصد الشارع من تشريعها؛ فإنها تعدو غير مشروعة، وبالتالي يجب أن تمنع، حتى لا يترتب عليها أضرار ومفاسد، سواء أكانت هذه الوسيلة، من المباحات، أم الحريات العامة، أم من الحقوق المشروعة في الأصل. ولا شك أن تزويج القاصرات تترتب عليه كثير من المفاسد التي ينبغي أن يوضع حد لها.

وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل من الحلال تعريض حياة صغيرات للأذى أكان جسدياً أم نفسياً أم حرماناً من حقهن في الاستمتاع بطفولتهن، وإكمال تعليمهن كغيرهن؟. وقد أثبت الطب أن زواج الصغيرات فيه ضرر عليهن، وإن زعمت إحداهن أنه ذلك غير صحيح، أو زعم غيرها أن بعض الصغيرات يصلن لسن النضج وهن في الثالثة عشرة؟. ومن الممانعين من بنى منعه على أن "هذا النظام في حال اعتماده سيعمم على كافة مناطق المملكة بمدنها وقراها.. وهذا سيوقع البعض في حرج كبير" فبما لها من حجة، ما الذي يضير بلادنا لو عُمم هذا في كافة أرجائها، لينتشر الوعي بين المواطنين، ويحال بين بعض الآباء ومتاجرتهم ببناتهم، ويمنع الكهول من العبث ببنات المحتاجين. فلا يخفى على عاقل أن الرغبة في الزواج بصغيرة في العاشرة أو دونها كامن في التكوين النفسي والعقلي للرجل الذي يقدم على ذلك، وبقينا أن من يفعله ومن يبيحه بل ويجيزه، أو يمنع وضع ضوابط له، لا يسمح به لبناته وحفيداته، أما الأخريات فلا بأس إن تعرضن لذلك، وقد رأينا من عارض تعليم البنات كان أول من أرسل بناته إلى المدارس، ومن هاجم الابتعاث سارع إلى إلحاق أبنائه وبناته بالبرنامج، بل رأينا من كان يدعو أبناء الوطن للجهاد يمنع أبناءه منه، ويسارع إلى إرسالهم للدراسة في الخارج!

ثم ألم تكن قيادة السيارة حلالاً، وعمل المرأة في محلات اللوازم النسائية حلالاً، أو لم يتعثر قانون مكافحة التحرش، وهو من أخص الحلال؟ فما بال بعضكم اليوم لا يرى الحلال إلا في تزويج القاصرات؟.

لقد كان الأمر السامي القاضي بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش في المملكة القشة التي قصمت ظهر بغير الممانعين، ومنذ أيام كشفت مصادر -حسب جريدة عكاظ- "أن قانون مكافحة التحرش في طريقه إلى الإقرار، بعد وضع اللمسات النهائية من قبل اللجنة المشكلة من جهات حكومية لدراسته. يأتي ذلك في وقت لا يزال الملف متعثراً تحت قبة مجلس الشورى، ويرجح أن يقر القانون خلال الأيام القليلة المقبلة. ويبدو أن قانون مكافحة التحرش سار في الشورى على نهج قرار قيادة المرأة السيارة، فيعد تعثر ملف قيادة المرأة لأعوام، وفشل المجلس في تمريره، نُفذ بأمر سام، ويرى مراقبون أن مجلس الشورى لا يزال متأخراً عن الوثبة الحكومية التي انطلقت العام 2015". ومن هنا يتمنى كثيرون على الدولة إصدار قانون لتحديد "سن أدنى لزواج القاصرات"، فلا يعقل أن تبقى الصغيرات تحت رحمة أمزجة المتشددین، فحقوق المرأة، طفلة أم بالغة، جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وأي خلل فيها له انعكاسات خطيرة على الحالة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع، ولهذا فإن النظام الأساسي للحكم نص في مادته السادسة والعشرين على أن الدولة: "تحمي حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية"، كما نص في مادته السادسة والثلاثين على: "توفير الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها". وليس هناك أكثر من حق الصغيرات في الأمن والحماية من الأذى المترتب على الزواج من كهل في سن جدها، ومن متاجرة ولي أمرها بها كأي سلعة.

ختاماً، لقد ازدادت أهمية التشريعات في العصر الحديث، بعد تزايد دور الدولة الحديثة في تنظيم حياة المواطنين، بما يكفل حقوقهم، ويعود عليهم وعلى المجتمع بالأمن، وليس من وسيلة إلى هذا التشريع سوى القوانين التي تعزفها المعاجم بأنها:

"مجموعة القواعد القانونية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، مصحوبة بجزاء توقعه السلطة العامة على المخالف عند الاقتضاء". إذن فالقانون علم اجتماعي، يهدف إلى تنظيم الجماعة؛ حتى لا تترك العلاقات بين الناس أكانت عائلية أم دينية أم اقتصادية أم سياسية، تشوبها فوضى ينظمها كل فرد أو جماعة وفق رغباتهم وأهوائهم وأجنداتهم الخاصة.



الحقوق الغائبة للموظفين!

المصدر: جريدة المدينة الأحد 4 رمضان 1439هـ - 20 مايو 2018م
<http://www.al-madina.com/article/574514>

عبدالله الجميلي

*قدّمْتُ لطلابي في الجامعة خلال الفصل الدراسي الماضي (مقرر السلوك وأخلاقيات المهنة)، الذي يحاول تسليط الضوء على الممارسات الأخلاقية التي تحكم منظومة العمل الوظيفي بمختلف أطرافها، مع ربط ذلك بالتشريع الإسلامي، وأنظمة العمل والخدمة المدنية في المملكة.

*ومن خلال القراءة والتجربة والحوار الفاعل مع أصدقائي الطلاب اكتشفتُ بأن معظم أنظمة العمل تركز في موادها وإجراءاتها سواء في القطاعين الحكومي أو الخاص على المنشأة وصاحبها، وتبحث بحرص شديد عن حقوقهما، بينما هناك قصور واضح في إبراز وتأطير حقوق الموظف، وحمايتها بقوانين صارمة!

*فحقوق الموظفين تبدو ثانوية، وحتى ما كان منها حاضراً يتمّ تغييبه بطريقة أو أخرى، فالموظف الجديد عند مباشرته للعمل سيوقع ويصم على قائمة طويلة من الواجبات التي هو مُلزم بها، وما يترتب على إخلاله بها من عقوبات، بينما لا يعرف شيئاً عن حقوقه، ولذا لا عجب من كثرة القضايا العمالية التي تحتضنها المحاكم!

*أيضاً هناك أمر آخر يدعو للدهشة فيما يتعلق بالوظائف الحكومية، فالعزير الوافد المتعاقد عليها، لاسيما في التعليم والجامعات وغيرها يتمتع ببديل سكن سنوي (يستحقه بالتأكيد)، لكن الغريب أن زميله السّعودي محروم منه، مع أنه قد يدفع نصف راتبه لإيجار منزله، وهناك أيضاً التذاكر السنوية للوافد وأسرتَه لزيارة بلده، إلى غير ذلك من المميّزات والبدلات التي لا نصيب للمواطن فيها؛ أما سبب ذلك من وجهة نظري فأنظمة الخدمة المدنية القديمة جداً، والتي ساهم في وضعها بعض إخواننا الوافدين، وقد حرصوا فيها على ما يخدم مصالحهم!!

* ولذا فهذا نداء لتحديث كافة أنظمة العمل والخدمة المدنية بما يحفظ حقوق جميع الأطراف، وذلك عبر لجنة عليا يكون للموظفين تمثيل فيها، ليرفعوا أصوات زملائهم، أيضاً هذه دعوة لإطلاق حملة وطنية تُعرّف المجتمع بمختلف أطرافه بواجباته، وما له من حقوق؛ فتنفيذ تلك الخطوات سيرفع من الإنتاجية، وسيُكرس لأمن المجتمع واستقراره، وسينشر في شرايينه المزيد من الطمأنينة والسكينة.

ديوانية البنوك.. وحماية المستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1642772>

نورة محمد

الأسبوع الماضي، زرت ديوانية البنوك السعودية في الرياض، تلبية لدعوة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وكان هناك جلسة حوارية مفتوحة التقيت فيها بعدد من كتاب الرأي في صحف سعودية عدة. لا أخفيكم، عندما تلقيت الدعوة تبادر إلى ذهني للحظة الأولى، سؤال عما هو الهدف من الدعوة، خصوصاً أنني لست متخصصة في الشؤون المالية وكيف سأقدم للقراء ما يهمهم ويفيدهم ويجيب على ما يشغل تفكيري وتفكيرهم. ابتدأت الجلسة تحت عنوان «واقع القطاع المصرفي السعودي: الفرص والتحديات»، بحديث شفاف يستطيع فهمه عامة الناس ممن ليس لهم علاقة بال تخصصات المالية والاقتصادية، وتتابع الأسئلة وتنوعت على محافظ مؤسسة النقد الدكتور أحمد الخليفي.

طرحت السؤال الذي يدور في ذهني: ما الذي تريد مؤسسة النقد إيصاله إلى غير المختصين في المالية ويهمهم أن يعرفه الناس؟

فرد المحافظ على السؤال: يهم مؤسسة النقد حماية عملاء المؤسسات التي تقع تحت نطاقها التشريعي والرقابي وعندما يواجهون أية مشكلة يتواصلون مباشرة بحماية العملاء في مؤسسة النقد.

مشيراً إلى أنه في بعض الأحيان، يذهب العميل ويغرد في «تويتر» أو ينشر في برامج التواصل الاجتماعي لإيصال صوته ويقوم بالتشهير وسرد ما يضايقه أو ما واجهه في إحدى العمليات البنكية، فيتضح لاحقاً بعد المتابعة أن العميل لم يقدم شكوى بشكل صحيح عن طريق قنواتهم الرسمية أو ممكن قدم لكن تبين أن لا علاقة لمؤسسة النقد بها. مؤسسة النقد (ساما)، تشرف على قطاعات البنوك والتأمين والتمويل والتأجير المنتهي بالتمليك، فيما عدا شركات التقسيط فهي تقع تحت مسؤولية وزارة التجارة.

من الواضح أن لجنة الإعلام والتوعية المصرفية، صاحبة المبادرة تعمل على نشر الوعي والقيام بالدور المناط بهم للوصول للناس عبر شبكات الإعلام ووسائله المتعددة، لكبح انتشار الشائعات والممارسات الخاطئة في أمور مالية مهمة لكل شخص.

تبقى هناك أهمية معرفة حقوق المستهلك والطرق التي ينبغي عليه اتخاذها حتى لا يضر نفسه، خاصة إذا كان الحق معه، حتى لا ينقلب ضده، عندما يقوم بالتشهير ورمي التهم جزافاً في مواقع التواصل الاجتماعي بما يخالف الأنظمة والقوانين. من المهم أن يكون لدى الناس الوعي الكامل بقوانين حماية المستهلك وما لهم وما عليهم، والأهم الحرص على تلك الحقوق من قبل من يدير تلك المؤسسات والشركات، فهذا يدل على رغبة حقيقية في التحسين وصناعة الفرق حتى يصبح واقعاً بخدمة المستهلك، لأن المنتجات والخدمات لن تتغير للأفضل أو الخدمات إلا برأي المستهلك وتفاعله البناء وطرح ما لديه من ملاحظات للجهة المعنية في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.

الصلة بين البطالة والأجور وكيف تغيرت

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/21/article_1390061.html

د. صالح السلطان

العلاقة وعلى مدى عقود بين البطالة والأجور عكسية. تجنح الأجور إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة، والعكس بالعكس. والكلام نفسه ينطبق على العلاقة بين البطالة والأسعار أو التضخم. والسبب أنه مع ازدياد البطالة تضعف قدرة وضغوط العاملين للحصول على زيادات أجرية. وارتفاع البطالة يعني أيضا ضعف الطلب على السلع، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يعني أن الأرباح متدنية، لا تغري المنشآت بزيادة الأجور. والعكس بالعكس: مع ارتفاع الطلب الكلي "مجموع ما يطلبه الناس من السلع والخدمات"، فإن المنتجين يوظفون مزيدا من القوى العاملة، ليمكنوا من زيادة الإنتاج، وزيادة الطلب على العمل، تتسبب في رفع أجور العمال، وهذا بدوره يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا الرفع يتسبب في رفع أسعار المنتجات من سلع وخدمات.

أصبح الكلام السابق وفي السنوات الأخيرة على المحك. ظهرت في السنتين الأخيرتين وفي أسواق العمل في دول ذات اقتصادات متطورة وصاعدة علامات على قدر من التعافي من الركود الذي أصاب هذه الاقتصادات والذي جلبته الأزمة المالية العالمية التي وقعت قبل نحو عشر سنوات. ويسمى أحيانا الركود الكبير، تمييزا له عن غيره من الركودات الخاصة بدولة بعينها.

من أكثر علامات التعافي تراجع معدلات البطالة. ورغم هذا التراجع الملحوظ، فقد كان نمو الأجور ضعيفا. وهذا جر إلى سؤال كبير: لماذا لم ترتفع الأجور مع ارتفاع الطلب على اليد العاملة؟

أثار تقرير صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي، عدد تشرين الأول (أكتوبر) 2017 هذا السؤال. وتبعاً أجريت بحوث للتعرف على مصادر النمو الضعيف للأجور خلال السنوات التي أعقبت الركود الكبير، خاصة في الاقتصادات الأكثر تطورا. هذا التعرف أبعد من مجرد فهم ضعف الصلة بين البطالة والأجور. بل يحاول الغوص لفهم آفاق وظروف ضعف المساواة في توزيع الدخل وضعف تحسين الأمن الوظيفي للعاملين.

بدأ نمو الوظائف يتحسن في كثير من الحالات وعادت معدلات البطالة الكلية إلى مستويات ما قبل الركود الكبير. ولكن نمو الأجور لا يزال أقل بكثير مما كان عليه قبل الركود. وظهرت جهود علمية تحاول تفسير ما حدث. وانتهت هذه الجهود إلى وجود عوامل ذات طابع دوري وهيكلية تعمل على بطء حركة الأجور.

لوحظ مبدئيا أن هناك سياسات متعمدة لإبطاء نمو الأجور. لماذا؟ تطورت قنوات أن المستويات المرتفعة للأجور غير قابلة للاستمرار. من أوضح الأمثلة ما حدث في بعض بلدان أوروبا.

وهنا مزيد تفصيل؛ لوحظ التزايد في تراخي سوق العمل، بصورة عرض العمالة الزائد على الحجم الذي ترغب الشركات في توظيفه، حتى مع وجود نمو اقتصادي. وتفسير هذا التراخي صار أصعب مقارنة بالسابق. من أسباب هذه الصعوبة انخفاض متوسط ساعات العمل للعامل، وارتفاع معدلات العمل بدوام جزئي، وزيادة نسبة عقود العمل المؤقتة.

هناك عامل جوهري مؤثر في نمو الأجور، وهو تباطؤ نمو الإنتاجية. هذا التباطؤ يترجم إلى ضعف إنتاج العامل في الساعة. وهذا بدوره يقلص ربحية الأعمال ما يعوق نمو الأجور في نهاية المطاف حيث تصبح الشركات أقل رغبة في تحمل أي زيادات سريعة في تعويضات العاملين.

عامل آخر أيضا وهو التوسع في التحول إلى النظم الآلية في عمل المنشآت. ويمكن التعرف على مستوى هذا التحول من انخفاض نسبي في السعر النسبي للسلع الاستثمارية مقارنة بالعمل. لكن بحوث صندوق النقد الدولي أشارت إلى أن هذا التحول بطيء الحركة، ما يعني أن مساهمته قد تكون ضعيفة نسبيا في تفسير حركة الأجور خلال السنوات التي أعقبت الركود الكبير.

لوحظ أيضا تغيرات في العلاقات بين الشركات والعاملين. هذه التغيرات تعكس التحولات الأساسية في الاقتصاد، التي سماها البعض "اقتصاد العربة . gig economy وتعني كثرة التعاقد مع موظفين مستقلين، عن منظمات عمالية مثلا، بعقود قصيرة الأجل. وأسهم التطور التقني في انتشار اقتصاد العربة، حيث يمكن أداء أعمال كثيرة من أي مكان. ماذا يعني ما سبق بالنسبة لصناع السياسات خاصة الحكوميين؟ نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود لمعالجة مواطن الضعف التي تواجه العاملين بدوام جزئي أو عن بعد. وهذا موضوع طويل يستحق اهتماما قويا.



جودة الحياة وتكلفة المعيشة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1683126>

د. فهد محمد بن جمعة

غالبا ما يُستخدم مصطلح جودة الحياة للدلالة على نوعية الحياة الجيدة، حيث يعد مقياسها ذاتيا إلى حد كبير من السعادة وتلعب عدة عوامل في تحديد جودتها وفقا لتفضيلات الأفراد، ولكنها غالباً ما تتضمن الأمن المالي، والرضا الوظيفي، والحياة الأسرية، والصحة والسلامة. وبهذا عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) جودة الحياة " بأنها ما يتصوره الفرد من مكانة في الحياة في سياق النظم الثقافية والقيم التي تحملها بما يتعلق بأهدافه وتوقعاته والمعايير والمخاوف. وقد أكدت بعض الدراسات على أن جودة الحياة مرتبطة بالوضع الصحي للسكان وفعالية نظم الرعاية الصحية الوطنية ونوعية خدماتها، وإلى حد أقل بمستوى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن بعض هذه الدراسات تربط ارتفاع دخل الأفراد بتحسين النتائج الصحية، حيث إن العلاقة قوية جداً عند مستويات الدخل المختلفة، فالطبقات المتوسطة أكثر صحة من هؤلاء الناس الذين يعيشون في خطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

من الأهمية بمكان، أن نفرق بين جودة الحياة ومستوى المعيشة، حيث إن جودة الحياة ذاتية جدا وغير ملموسة ويصعب تقييمها بعبارات عامة، لاختلاف معاييرها من شخص لآخر ومن مجتمع إلى آخر ومن ثقافة لأخرى، بينما مستوى المعيشة موضوعي جدا ويمكن حسابه كمياً ويدل على مستوى من الرضا بتوفر الضروريات من السلع والخدمات وحد أدنى من الدخل. ومن أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في أي مكان من العالم: الدخل، وفرص العمل، والعمر المتوقع، والبنية التحتية، والمرافق، والرعاية، والسلامة.

لذا يمكننا القول إن مستوى المعيشة يعد رضا خارجياً ويعبر عن مدى سهولة الحياة، في حين، جودة الحياة تعد رضا داخلياً وكيف يكون الفرد سعيداً ويعيش حياة آمنة. فإن الجمع بين الرضا الخارجي والداخلي يحقق جودة الحياة، فإنه ليس بالضروري أن يتحول مستوى عالٍ من المعيشة إلى مستوى عالٍ من جودة الحياة، حيث عد الكثير من الأفراد والمنظمات أن مستوى المعيشة جزء من مفهومها للجودة الحياة، وأن انخفاضها قد لا يكون نوعياً بالنسبة لهم.

وهذا ما تحقق جزئياً منه ومازالت تسعى إليه رؤية 2030 وبرنامج جودة الحياة بربط مستوى المعيشة بجودة الحياة من خلال زيادة نصيب الفرد، ومتوسط العمر المتوقع، وخفض معدل البطالة، وتقليص معدلات الجريمة والإرهاب، وتحسين البنية التحتية، ونوعية الحياة الأسرية، والحد من الفساد، والمساواة بين الجنسين التي تقاس بحصة مقاعد النساء في المجلس وفرص التوظيف والمساواة في الأجور، ويقول أرسطو "جودة الحياة تحددها أنشطتها"، بينما قال ستيفن ردهيد "جودة حياتك يحددها جهدك في وضع قيمة لحياتك ومقصدك ولماذا؟".

مكافحة الفساد والحماية • الملكية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 6 رمضان 1439 هـ - 22 مايو 2018م

<http://www.alyaum.com/articles/6017867>

محمد البكر

المرسوم الملكي الكريم الذي صدر قبل أسابيع، بمنع تعرض كل من يبلغ عن واقعة فساد مالي أو إداري في مؤسسة أو جهة حكومية يعمل فيها، لأي إجراءات عقابية أو انتقامية من جهة عمله، وضع حدًا لسكوت من يكتشف الفساد في الجهة التي يعمل فيها.

الدولة ماضية في مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين، مهما كانت مكانتهم أو جهة عملهم. وهي مؤمنة بأنها لن تحقق كل أهدافها دون تعاون مباشر من المواطنين، وخاصة العاملين منهم في الجهات الحكومية. ولهذا جاء هذا المرسوم لتأكيد حرصها على توفير الحماية القانونية والإدارية، لمن يسعون إلى تحويل تلك القيم النبيلة من مجرد عبارات وشعارات إلى واقع ملموس، مع حفظ حقوقهم من أي إجراءات عقابية قد يتعرضون لها ممن تم التبليغ عن فسادهم.

لم يعد هناك مبرر لسكوت أي موظف يكتشف فسادًا يضر بحقوق المواطنين أو يمس المال العام، فالمرسوم الملكي «موقع» من قبل خادم الحرمين الشريفين، مما يعطيه قوة وهيبة، لتنفيذه حرفيًا من قبل كل الأجهزة المختصة دون تهاون أو تقصير. فالمواطن هو حجر الأساس في نهضة الوطن، وما تتخذه الدولة من إجراءات لمكافحة الفساد هو لصالح مجتمعه ووطنه. ولهذا فقد حرصت القيادة على تشجيعه للمشاركة في كشف الفساد والقضاء عليه.

حرصت الدولة على مكافحة الفساد وكشف المفسدين، وما أشرت إليه حول المرسوم الملكي لحماية المبلغين عن الفساد، لم يتجاهل أيضا حقوق المتهمين بالفساد. فمن مبدأ القاعدة القانونية الشهيرة «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، فقد حرصت الدولة أيضا على حفظ حقوق المتهم، إلى أن تقول الجهات الرقابية والتحقيقية الكلمة الفصل إما ببراءته أو بإدانته.

بعد هذا القرار الملكي الكريم، أصبح من يسكت عن التبليغ عن أي شبهة بالفساد المالي والإداري، شريكا في جريمة الفساد، فالساكت عن الحق شيطان أخرس. ولكم تحياتي



الأسر المنتجة بين الحاجة والاستغلال

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1643329>

مها الشهري

لجأت بعض الأسر إلى بيع الأطعمة وغيرها كوسيلة لتوفير الدخل بعد توجه العديد منهم إلى الاعتماد على الذات في جني المال، وانتشرت ظاهرة ما يسمى بالأسر المنتجة، التي لا يوجد مجال للشك في أنها فئة بحاجة إلى الدعم والمساعدة والتشجيع على العمل كمشروعات صغيرة لها دورها التتموي البناء، وباعتبارها مشاريع ناجحة ومثمرة يقابلها احتياج

مجتمعي من قبل فئة أخرى تفضل شراء الأغذية الجاهزة أو ما يلزمها لاحتياجات الضيافة في المنازل كونها أطعمة لا تختلف عما يتم إعداده بالمنزل.

لكن الذي يظهر أن بعض الأسر المنتجة للأطعمة قامت باستغلال الإقبال الكبير على شراء منتجاتها برفع الأسعار إلى درجة لا تتناسب مع قيمة المكونات للمنتج، ولا تقابل حتى الجهد في إعداده، بل تفوق إلى أضعاف ذلك، حتى إننا ما عدنا ننذوق نكهة الطعام المنزلي المعتاد وإنما أصبح من يعده ويبيعه التعاملات اللاتي تأتي بهن ربوات البيوت لغرض العمل المنزلي ثم يضعونهن للعمل في أغراض أخرى، توسعت بعض المشاريع التي أصبحت تصور أن هذا العمل يأخذ طابعا ربحيا استغلاليا أكثر منه سداً للحاجة، أو ربح المال بقناعة وبطريقة تتناسب مع ما يقدم.

العمل الذي تقوم عليه الأسر المنتجة كغيره من أساليب العمل التجاري الحر الذي لا بد أن يخضع للرقابة والتنظيم، إضافة إلى أن رفع الوعي الاجتماعي وترشيد الاستهلاك من الضروريات التي تجنب الجشع والاستغلال، لأن التماشي مع حالة رفع الأسعار في أي من الأنشطة يؤزم مشكلتها ويصعب حلها ويزيد الطمع في الأرباح، وبذلك فإن الأسر بحاجة للتبني والدعم لمساعدتها في سد حاجاتها وتحسين معيشتها من جهة، ولكن ليس على سبيل الاستغلال الذي تجب مراقبته والحد من تزايد سلبياته.

أرملة المتقاعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/22/article_1390541.html

علي الجحلي

أذكر أنه في مقابلة الأمير سلطان بن عبدالعزيز - رحمه الله - مع مجموعة من المتقاعدين ذكر أحدهم الصعوبات المالية التي واجهها بعد تقاعده، ذكر الأمير - رحمه الله - لذلك الشخص "بالذات" أنه هو من اعترض على تعديلات على نظام التقاعد عندما كان على رأس العمل. تذكرت القصة وأنا أتابع خبرا يؤكد حرمان أرملة المتقاعد من العوائد التقاعدية عند ارتباطها بزواج آخر. الغريب أن هناك مجموعة من الاشتراطات التي لا يُعلم منشؤها. ففي حالة المتقاعد يقع كثير من الحسومات التي لا يفهم سبب لها؛ زواج البنات، وزواج الأرملة، وغيرهما من الجزئيات التي يمكن أن تطالب مؤسسة معاشات التقاعد بأن تراجعها، خصوصا أن هناك كثيرا ممن يتأثرون بالتغيير في المستحقات التقاعدية.

عندما تتزوج أرملة المتقاعد، يوقف صرف استحقاقها التقاعدي، وهذا أمر لا يمكن أن يفهم، فالزواج لا يعني أنها تبحث عن مصدر دخل جديد، وإنما هو في الغالب محاولة لضمان استمرار الحياة ومنع الأرملة من الدخول في مرحلة اليأس بعد فقد زوجها.

أتفهم ما يقال عن أن الراتب التقاعدي لا يعتبر إرثا، لكن من يحصلون على هذه العائدات ضحوا في وقت من الأوقات وهم يعيشون داعمين للموظف ويتحملون برنامجا وأسلوب حياته، الذي تفرضه عليه الوظيفة. في هذا الإطار، يمكن النظر للحالة من ناحيتين اجتماعية ونفسية، هناك كثير ممن يعيشون تحت ضغط الوظيفة رغم عدم وجودهم ضمن الكادر الوظيفي.

لهذا نقول دوما إن الأنظمة يجب أن تأخذ في الاعتبار كل المتأثرين، مع ربط ذلك بالبيئة السعودية والتزامات المواطن التي تجعل من النظام تفاعليا ومحققا للتوقعات. يمكن كذلك أن ننظر للحالة من وجهة نظر الأرملة، الذي تتوفى زوجته الموظفة ويضطر إلى الزواج لاستعادة التوازن الذي فقده في حياته، خصوصا أن الزوج هو الأكثر تأثرا بالتزامات الوظيفة لزوجته، وهو الأكثر تأثرا بغيابها كما تشير الإحصائيات المتوافرة.

هذه حالة معينة ناقشتها، ولعل مسؤولي المؤسسة يعلمون ويتعاملون مع كثير من الصعوبات التي تواجه المتقاعد وأسرته،

وهم مطالبون بأن يتفهموا تلك الصعوبات، ويعملوا على حلها بما يضمن أن تكون هذه المؤسسة حامية للمتقاعد وأسرته، وراعية لكل ما من شأنه حماية مستقبل المتقاعد وأسرته.



حول لائحة الحوكمة الجديدة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018 م *

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=37044>

سظام المقرن

منهج الحوكمة يجب تنفيذه على الشركات المساهمة كأولوية وأهمية قصوى، لأن المساءلة والشفافية والالتزام بالأنظمة والقوانين تحقق الرقابة والتوازن والاستقرار وحماية حقوق المساهمين

يعود سبب ظهور مفهوم «الحوكمة» إلى انهيار بعض الشركات الكبيرة وكذلك الفضائح المالية وحالات الفساد، وتراجع مستوى الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث يقول (توماس ستيوارت) في كتابه ثروة المعرفة ما نصه: «لقد قضت المحاسبة نحبها منذ زمن طويل، ولم تدفن بعد.. فخلال الأعوام العديدة الماضية، ثبت وجود أوجه قصور في محاسبة العصر الصناعي مراراً وتكراراً.. المستثمرون يتعرضون للتضليل بانتظام.. والعالمون ببواطن الأمور (أي المديرون) استفادوا من معلومات لا يستطيع المستثمر العادي الوصول إليها.» وعلى هذا الأساس، قامت المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية بوضع مجموعة من المعايير والقواعد بهدف المساهمة في تحسين مستوى الأداء وتوفير الرقابة الفاعلة، وذلك تحت إطار «حوكمة الشركات»، والتي أصبحت من أهم متطلبات الإدارة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم، وتعتبر من آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري والمالي والتطوير المؤسسي من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح، وإيجاد البيئة الرقابية الفاعلة وتعزيز المساءلة لتحقيق أهداف الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص.

ولتوضيح أهمية «الحوكمة» لنأخذ على سبيل المثال ما يحدث في بعض الشركات حيث يعتمد مجلس الإدارة بشكل كلي على الإدارة التنفيذية في الوقت الذي يهمل فيه المجلس الإشراف والرقابة على أعمال تلك الإدارة، وبالتالي يغطي المجلس في سبات عميق، متناسياً مسؤولياته ومهامه، مع إعطاء الإدارة الصلاحيات المطلقة دون مساءلة أو محاسبة، فتكون النتيجة الاعتماد على تقارير مالية وإدارية مضللة وغير صحيحة، وهذا هو نفس السبب التي آلت إليه بعض الشركات العملاقة في العالم، والتي كانت مرتعاً للغش والاحتيال ونهب الأموال، حيث تم تزوير التقارير المالية للاحتيال على المساهمين برفع أسهم في الأسواق المالية، وكذلك التحايل على الأجهزة الرقابية الحكومية من خلال التواطؤ مع شركات المراجعة والتدقيق المحاسبية.

هناك ثغرة خطيرة في الإشراف والرقابة في بعض الشركات، فالتعسف في استخدام سلطة الإدارة دون رقابة أو مساءلة، أدى إلى كثير من الإخفاقات والهزات والإفلاسات التي كان لها أثرها على ضياع أموال المساهمين في العديد من الشركات، وكذلك الاقتصاد، فكثير من الكتابات والنظريات الإدارية التي تتناول موضوع الشركات المساهمة تتحدث عن تحديد السلطات والصلاحيات والمسؤوليات، إلا أنها أغفلت مفهوم المساءلة عن النتائج في هذه الشركات في ظل تراخي وتكاسل مجالس الإدارات فيها، والفكر الإداري في العالم العربي دائماً للأسف يطالب بالصلاحيات دون الالتفات للمسؤولية والابتعاد عن

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية منهج «حوكمة الشركات»، والتي تركز على مساءلة أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، فقد تم تعزيز وتقوية أنظمة حوكمة الشركات بصور النظام الأميري «ساربينز أوكسلي» عام 2003م، الذي أثار ضجة عالمية لمتطلبات الإفصاح والمساءلة وعضوية مجالس الإدارة وما يتضمنها من التزامات ومساءلة قانونية أمام القضاء.

وفي المملكة العربية السعودية أصدر مجلس هيئة السوق المالية لائحة حوكمة الشركات الجديدة لتحل محل وتلغي اللائحة السابقة، وتشتمل اللائحة الجديدة على قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها، وعلى آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، حيث تم تخصيص الباب الثالث في اللائحة الجديدة لمجلس إدارة الشركة، وتضمنت تفاصيل عن تشكيل مجلس الإدارة ومسؤولياته واختصاصاته واختصاصات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإجراءات عمل المجلس، بالإضافة إلى تشكيل واختصاصات واجتماعات لجان مثل لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر، كما خصصت اللائحة الباب الخامس للرقابة الداخلية في الشركة وتضمنت تكوين وتأسيس وإدارة المراجعة الداخلية.

كما تؤكد لائحة الحوكمة الجديدة على أن مساءلة الموظفين في الشركة تقع على عاتق الإدارة العليا، وتقع مساءلة الإدارة العليا أمام مجلس الإدارة، والذي بدوره يكون مساءلاً أمام المساهمين، والهدف من اختيار أعضاء مجلس الإدارة تحقيق مصالح المساهمين وتمثيلهم بهدف صيانة وتوظيف أموالهم في المجالات الآمنة وذات الجدوى، وكذلك بالنسبة لاختيار الإدارة العليا والموظفين لتحقيق هذه المصالح كذلك.

إن أول وأهم متطلبات «حوكمة الشركات» هو الفصل بين مهام ومنصب رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام، لأن معظم انهيار وفساد الشركات تركز في منصب الرجل الواحد، بالإضافة إلى غياب المساءلة، وواقع بعض شركات المساهمة لا يخلو من هذا النموذج ناهيك عن سيطرة عائلة بأكملها على المجلس، بالإضافة إلى عدم قيام المجلس بمهامه وواجباته وانعدام مسؤولياته، ولهذا فإن هيكلة المجلس وتقييم أدائه ومساءلته لها أهمية قصوى في حوكمة الشركات، ويمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه تطبيق اللائحة الجديدة للحوكمة على أرض الواقع، لذا فإن تطبيق آليات الحوكمة سيفعل جهود الإصلاح الإداري والمالي، وكذلك جهود مكافحة الفساد والقضاء على إساءة استعمال السلطة والواسطة والمحسوبية، وإقصاء الكفاءات.

وعلى هذا الأساس، فإن منهج الحوكمة يجب تنفيذه على الشركات المساهمة كأولوية وأهمية قصوى، لأن المساءلة والشفافية والالتزام بالأنظمة والقوانين واتباع المعايير المحاسبية يحقق الرقابة والتوازن والاستقرار وحماية حقوق المساهمين، وزيادة ثقة المستثمرين في ضخ أموالهم في سوق الأسهم بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فإذا كانت بعض الشركات تتفاخر اليوم بتطبيق معايير الجودة (الإيزو) فإن الشركات العالمية اليوم تفخر باتباعها والتزامها في تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات حتى تكسب ثقة الناس والمستثمرين، فبعض المنظمات المهنية المستقلة تحاول حماية المستثمرين من الشركات ذات الحوكمة الضعيفة من خلال نشر تقييمات للحوكمة عن الشركات، فالشركة ذات التصنيف العالي تكون أقل خطورة وتنمو فيها حقوق المساهمين، والشركات ذات التصنيف المنخفض تكون أكثر خطورة ولديها احتمال كبير في الفشل والاحتلال.

شركات التأمين الصحي تدمر مفاهيم التأمين المؤسسي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/23/article_1391336.html

كلمة الإقتصادية

ماذا يعني التأمين، يعني الحماية من المخاطر، ففي مواجهة المخاطر التي لا يمكن تحمل تكلفتها، أو المخاطر التي لا يمكن تجنبها، التأمين هو الحل. وهذه هي صناعة التأمين، وغير هذا الفهم يكون فوضى وتقصيرا، وهذه هو السبب الأساس في الطلب عليه ومبرره الاقتصادي، ولفهم المقصد نتساءل: ما هو الرشد الاقتصادي الذي يجعلني أخسر من ثروتي الحالية مبلغاً؟ ما هو القسط التأميني لمواجهة احتمال قد يحدث وقد لا يحدث؟ المسألة كلها تدور حول شرطين معا أولهما حجم الخطر الذي قد يحدث في المستقبل، والثاني احتمالية وقوعه. فإذا كنت لا أستطيع تحمل الخطر إذا وقع كأن أخسر من ثروتي مبالغ كبيرة جداً أو أتعرض لقضايا قانونية، وأن احتمالات وقوعه كبيرة، فإنه من الرشد الاقتصادي أن

أشترك مع الآخرين في مؤسسات تأمينية، حيث يتشارك الجميع في تحمل جزء يسير من قيمة الخطر الذي وقع فيه البعض منهم، ولهذا السبب وعن رضى نشترك جميعا في مؤسسات التأمين وندفع لها مبالغ طائلة سنويا قد لا تعود علينا بفائدة عن تلك السنوات لكنها بالتأكيد منحتنا كثيرا من الثقة بحياتنا وقراراتنا، كما أننا ساعدنا آخرين على تجاوز محتهم التي كنا سنقع فيها وفقا لنظرية الاحتمالات. من هنا فقط يكون دفع قسط التأمين يمثل رشدا اقتصاديا، وتحض عليه كل نظريات إدارة المخاطر الحديثة. لكن إذا كان وقع الخطر لا يتسبب في خسارة كبيرة أو أن احتمال حدوثه نادر جدا فإننا بالطبع لن نشارك في مؤسسات تأمينية ذلك أنه يمكننا مواجهة مثل هذا الخطر فكيف لو حدث. وفقا لهذه التصورات يمكننا فهم لماذا ندفع أقساط التأمين على المركبات، ذلك أن حدوث خطر الحادث كبير ومحتمل جدا، وأن تكاليف الحوادث المرورية قد تكون كبيرة جدا، لهذا نتشارك سويا كمجتمع مدني متحضر في مؤسسات تأمين. مثل هذا يمكن فهمه في التأمين الصحي، إذ إننا مستعدون لدفع التأمين كلما كان قلقنا من حدوث اعتلالات في الصحة كبيرا أو في سنوات من العمر تجبرنا على مراجعة الطبيب دائما، وتقل رغبتنا في المشاركة كلما كنا في صحة أفضل أو في ريعان الشباب. لكن هل هذه هي الحال في بيئة التأمين الصحي في المملكة؟ فالوضع مقلوب تماما، حيث إن هناك اليوم 1.4 مليون مواطن ممن بلغوا الـ 60 من أعمارهم (يشكلون 6.5 في المائة من المواطنين) وهم في أمس الحاجة إلى التأمين الصحي نظرا للاحتمالات تعرضهم لمشكلات صحية أكثر من غيرهم، ترفض شركات التأمين اشتراكهم، وهذا لا يمكن تفسيره إلا أنه غياب للمسؤولية وطنيا واجتماعيا، وعدم اكتراث بحياة الناس، مسؤولية تتحملها مؤسسة النقد ومجلس الضمان الصحي. فشركات التأمين تتنصل من واجبها وهي التي من المفترض أن تساعد المجتمع على مواجهة أخطار الحياة، وذلك ليس مجانا بل هو في مقابل دفعات يدفعها المشتركون الذين يتعاونون من أجل حماية بعضهم بعضا، بينما يظل دور شركات التأمين في إدارة هذه الأموال من أجل منح فرص أفضل وتقليل الدفعات التأمينية، فهي تستخدم أموال المودعين تستثمرها ويحقق الموظفون عوائد شهرية والمديرون التنفيذيون مكافآتهم السنوية مع مجلس الإدارة، كل ذلك من خلال استخدام أموال المشتركين. وعلى هذا فإن واجب شركات التأمين هو حماية المشتركين من المخاطر التي قد يتعرضون لها وفقا للبوليصة التي يتم اختيارها، أما أن تأتي شركات التأمين لترفض اشتراكات الناس لمجرد أنهم أكثر عرضة للخطر من غيرهم فإن في ذلك تدمير لكل مفاهيم المؤسسات التأمينية ولا يقبل مثل هذا أبدا، فكيف إذا كان التأمين من أجل الصحة والحياة الأفضل وكيف إذا كان المرفوض من الاشتراك هو من أفنى زهرة شبابه وصحته في خدمة الوطن، وكيف إذا كانوا قد دفعوا لسنوات طويلة مستحقات تأمينية عن طيب خاطر لم يستفيدوا منها أبدا لأنهم لم يكونوا معرضين لمخاطر المرض ويعلمون أن هناك من يستفيد، فلما جاء حقهم واجهتهم شركات التأمين بالجوهر. وفي دولة شابة مثل المملكة هناك 93.5 في المائة ممن هم دون سن الـ 60، فإن أي مؤسسة تأمينية ترغب في العمل هنا والاستفادة من حجم الأقساط المدفوعة في مقابل احتياجات صحية محدودة لهذه الفئة، وكان الأولى فعلا أن تركز الشركات التأمينية على الخدمة، لكن مع رفض الفئة السنية التي تجاوزت الـ 60 فإنه من الواضح تماما أن شركات التأمين قد خرجت تماما عن مسارها الصحيح، وأن الرغبة في تحقيق الأرباح أهم بكثير من تأمين حياة الناس من مخاطر المرض. وإذا أضفنا إلى كل هذا ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية بسبب سوء إدارة شركات التأمين ومراقبتها للمستشفيات والأطباء حتى أصبح هناك تواطؤ بين شركات التأمين وبعض الأطباء، حيث لا يطلب الطبيب للمريض فحوصا وتحاليل حتى إن كانت ضرورية وذلك مقابل مبلغ مادي يحصل عليه الطبيب من شركة التأمين. وفي تلاعب من نوع آخر قد يطلب الطبيب فحوصا وأدوية لا داعي لها، وكلما زاد منها زادت النسبة التي تعطى له من المستشفى، وهناك ما هو أكثر من ذلك. ثلاث جهات حكومية لها علاقة بشركات التأمين، ومع ذلك لم تستطع هذه الجهات بقضها وقضيتها أن تفعل شيئا يذكر. بين هذه الجهات مجلس الضمان الصحي الذي لديه هو الآخر مشكلات أخرى استعصى حلها، فتراكمت عليه المشكلات ولا يخرج لها بحلول فأصبح وجود هذا المجلس لا فائدة منه! قلنا هناك الكثير، لكن السؤال المهم: كيف استطاعت شركات التأمين الحصول على هذه القوة وعلى هذه السطوة؟! وأصبح السؤال الذي يتبادر إلى ذهنك في كل مؤسسة صحية هو عن طريقة الدفع (نقدا أو تأمينا) ذلك أن القرار الصحي سيختلف بينهما. وهكذا يقع المريض بين فكي كماشة ويفاوض الجميع من أجل الحصول على رعاية طبية هو في أمس الحاجة إليها، وتتعمد شركات التأمين تأخير قبول حالات تتطلب موافقة عاجلة مثل العمليات الحرجة. كل هذا يدل بلا أدنى شك على أن وضع شركات التأمين في المملكة يحتاج إلى وقفة جادة جدا، وأن تباشر كل المؤسسات ذات العلاقة بدءا من مؤسسة النقد ووزارة الصحة وحتى المرور مراجعة حال شركات التأمين والأسعار والخدمات، وكل جهة معنية بالأمر تتحمل مسؤوليتها وواجبها المهني، وأن يكون لكل شخص يعيش على هذه الأرض الطبية فرصة الحصول على التأمين متى ما كان في حاجة إليه.



كاريكاتير



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 4 رمضان 1439 هـ -
20 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1682668>



ماهر
@mahertoon

الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاحد
4 رمضان 1439 هـ - 20
مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4581544>

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21
مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1642862>



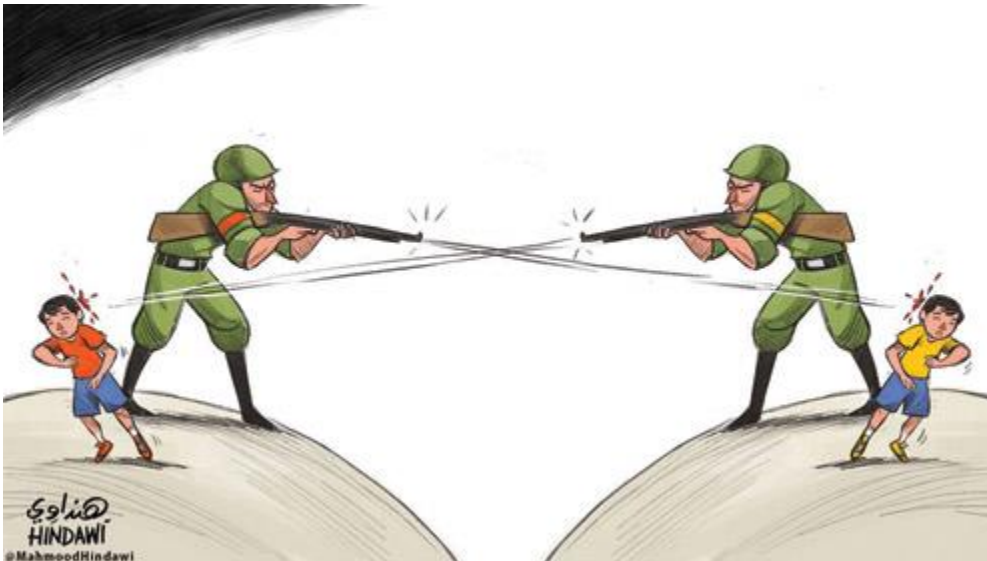
المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21
مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/57466>

1

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
رمضان 1439 هـ - 22 مايو
2018م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8500>



المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء
رمضان 1439 هـ - 22 مايو
2018م

<http://www.al-madina.com/article/57481>
7





الجزيرة
Al-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء
7 رمضان 1439 هـ - 23 مايو
2018م

<http://www.al-jazirah.com/2018/20180523/cr1.htm>



عكاظ
نابض الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7
رمضان 1439 هـ - 23 مايو
2018م

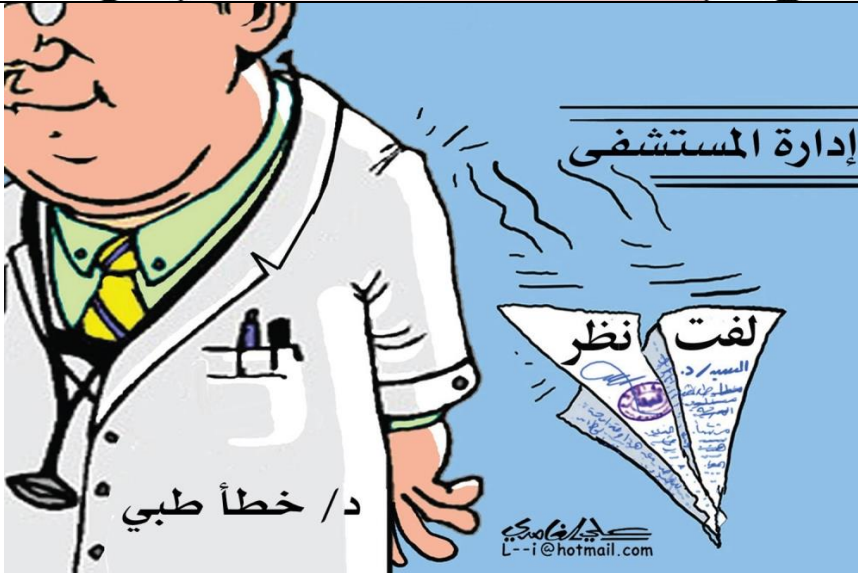
<https://www.okaz.com.sa/article/1643453>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 8 رمضان 1439 هـ -
24 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/24/article_1392136.html



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس
8 رمضان 1439 هـ - 24 مايو
2018م

<http://www.al-madina.com/article/575096>